الأمم المتحدة

S/PV.6363

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٦٣

الأربعاء ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد أونانغا ندياي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلَي الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، بنغلاديش، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سويسرا، طاجيكستان، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوبا، ماليزيا، مصر، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، صدرت بوصفها الوثيقة S/2010/391 ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه، جريا على عادته، الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في جلسة مجلس الأمن المزمع عقدها يوم الأربعاء، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المراقب الدائم لفلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ من سعادة السيد بول بادجي، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو. وأعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): لقد بلغنا مرة أخرى منعطفا حرجا في جهودنا للانتقال إلى إجراء مفاوضات جادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تهدف إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وهذه المحادثات ضرورية لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والصراع وتسوية جميع القضايا الأساسية بين الطرفين، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن والمستوطنات والمياه، على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس والاتفاقات بين الطرفين.

وقد يسر مبعوث الولايات المتحدة ميتشيل عقد ست جولات من المحادثات غير المباشرة حتى الآن، وزار كلا الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتانياهو واشنطن، العاصمة. ولقد التقى كلا الرئيس عباس، ورئيس الوزراء نتانياهو، والمبعوث الخاص ميتشل بالرئيس المصري مبارك في القاهرة بتاريخ ١٨ تموز/يوليه. أما الأمين العام فالتقى رئيس الوزراء نتنياهو في نيويورك في ٧ تموز/يوليه، واجتمع في رام الله المنسق الخاص سيري مع الرئيس عباس في وقت سابق من هذا اليوم.

ولا يزال الهدف المشترك للمجموعة الرباعية هو إجراء مفاوضات مباشرة بتيسير من الولايات المتحدة في أسرع وقت ممكن. وينبغي لذلك أن يحدث في إطار احترام الأطراف لالتزاماتها، فضلاً عن الالتزامات الضرورية المتعلقة بالمفاوضات. ويتواصل إجراء مناقشات مكثفة. وأذكر أن لجنة المتابعة التابعة للجامعة العربية يتعين أن تجتمع في ٢٩ تموز/يوليه لاستعراض التقدم المحرز. ونحث الطرفين على عدم تفويت الفرصة الحالية لإحراز التقدم في هذه المحادثات والمضي نحو إجراء مفاوضات مباشرة بمشاركة فعالة لطرف ثالث ودعم وثيق من المجموعة الرباعية.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أعلنت حكومة إسرائيل مجموعة تدابير ترمي إلى التخفيف من حدة الحصار المفروض على غزة. ورحبت المجموعة الرباعية بذلك الإعلان فيما أعادت ذكر أهدافها العامة بالنسبة إلى غزة، وأعربت عن الأمل بأن تسهم مجموعة التدابير في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها بدون عائق. وتتابع الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية بشكل وثيق تنفيذ هذه التدابير.

وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، وكخطوة أولى رحب بها الأمين العام، انتقلت حكومة إسرائيل من قائمة إيجابية للسلع التي يُسمح بأن تدخل غزة، إلى قائمة سلبية للسلع التي يُمنع أو يُقيد إدخالها إلى غزة. وفي إطار المبادئ التوجيهية الجديدة، فإن أي شيء يمكن استعماله كمواد عسكرية، بما في ذلك ما يسمى بالسلع والأشياء المعدة للاستعمال المزدوج، يبقى خاضعاً لإذن محدد واستثنائي بغية إدخاله إلى غزة. واحتياجات البناء ومواده لا يسمح بإدخالها

إلا للمشاريع التي تأذن بها السلطة الفلسطينية وينفذها المجتمع الدولي.

ومنذ الإعلان عن السياسة الجديدة، دخلت إلى غزة مواد غذائية وإنتاجية جديدة، وازداد حجم الواردات إلى غزة بثبات. فلقد دخل أسبوعياً ما متوسطه ٧٨٠ شاحنة محملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير - أي بزيادة ٤٠ في المائة مقارنة مع المتوسط الأسبوعي في عام ٢٠١٠ قبل الإعلان. وأُعطيت أيضاً الموافقة على عدد من المشاريع الإضافية للأمم المتحدة، في مجالي التعليم والصحة الحيويين.

ولئن كانت هذه الخطوات إيجابية، نأمل أن يكون بالإمكان تعزيزها لمواجهة الظروف المزرية في القطاع. ويتعين اتخاذ تدابير إضافية لإفساح المجال أمام الصادرات وحركة الناس، وتبسيط إجراءات الموافقة على المشاريع. ولا يزال هدفنا هو الفتح الكامل للمعابر البرية، في إطار اتفاق التنقل والعبور.

ولقد فاقمت أزمة الكهرباء من الحالة في غزة. ونظراً للخلافات الداخلية على تحصيل الإيرادات وتمويل الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة، تراجع إنتاج المحطة باستمرار. وينشط مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بين السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة للحث على إيجاد حل فلسطيني لهذه المشكلة.

وما زال معبر رفح الحدودي مع مصر مفتوحاً منذ ٢ حزيران/يونيه، وحصلت زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين سُمح لهم بالعبور لأغراض إنسانية. وتواصل مصر بذل الجهود لمكافحة التهريب على طول حدودها مع غزة.

ويسعدني أن أبلّغ بأنه يجري تنفيذ الترتيبات التي وافق عليها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لكفالة أن تصل حمولة السفن التركية التي كانت على متن قافلة ٣١ أيار/مايو إلى المستفيدين منها في غزة، وتم الاتفاق على تنفيذ ترتيبات مماثلة بالنسبة إلى حمولة السفينة ''راشيل كوري''. أما السفينة التي رعتها ليبيا وأبحرت في ١٢ تموز/يوليه محملة بالمساعدات لغزة، فقد وصلت إلى ميناء مصري بدون حوادث. وتعد الحكومة المصرية ترتيبات لنقل المواد إلى غزة. وأود أن أشير إلى أن هذه القوافل لا تساعد على حل المشاكل الاقتصادية الأساسية في غزة، بل قد تؤدي إلى تصعيد الحالة على نحو لا لزوم له.

ولقد باشرت حكومة إسرائيل التحقيقات في الحادث الذي وقع بتاريخ ٣١ أيار/مايو. وأصدرت لجنة تحقيق عسكرية برئاسة مستشار الأمن الوطني السابق إيلاند تقريرها. وثمة لجنة عامة برئاسة القاضي تيركل، يشارك فيها شخصان إسرائيليان كمراقبين لهما صفة دولية، قيد التشكيل. ودعا مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق فوري ونزيه وذي مصداقية وشفاف وفقاً لمعايير دولية. ويواصل الأمين العام الاتصال مع الأطراف المعنية لكسب الموافقة على اقتراحه بإنشاء فريق دولي للتحقيق في مسائل داخلية.

إن العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط دخل عامه الخامس في الأسر. ونحن ندعو إلى إطلاق سراحه فوراً. ومما لا مبرر له عدم إمكانية الوصول إليه من الناحية الإنسانية. ونذكر كذلك احتجاز ما يزيد على ٩٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. ونحث على إبرام اتفاق لتبادل السجناء، فضلاً عن إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وتسليمهم إلى السلطة الفلسطينية.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدم إحراز تقدم في تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين بناء على الاقتراح المصري. ونكرر الكلام عن دعمنا الكامل لتوحيد غزة مع الضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية.

ولقد أدان الأمين العام الهجوم الجبان من عناصر مسلحة في غزة بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه على مخيم للأطفال

تديره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهذا هو الهجوم الثاني على مثل هذا المرفق في شهر واحد. ومن المهم احترام عمليات الأمم المتحدة على الأرض وعدم التدخل بها، ونكرر مجدداً الكلام عن مسؤولية سلطات الأمر الواقع في هذا الصدد. ونشعر بالقلق أيضاً حيال أنباء عن اعتقالات سياسية تقوم بها سلطات الأمر الواقع لحماس.

وفي ١٢ تموز/يوليه، قام المنسق الخاص سيري والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بزيارة غزة بغية الاجتماع مع ممثلات للنساء، والتأكيد مجدداً على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت جماعات فلسطينية مسلحة ٤١ صاروخاً وقذيفة هاون على جنوب إسرائيل، لم تؤد إلى إصابة أشخاص بجراح. وشنت قوات الدفاع الإسرائيلية ٦ غارات جوية وأجرت ٢١ عملية اقتحام، أدت إلى مقتل ٤ من أبناء غزة، بمن فيهم واحد من المسلحين المزعومين، وإلى جرح ٢٣ شخصاً. وبالنسبة إلى الشواغل الأمنية، لا تزال قوات الأمن الإسرائيلية تقيد وصول الفلسطينيين إلى مناطق قريبة من الحدود مع إسرائيل، عن طريق إطلاق النار تحذيراً على الأشخاص الذين يدخلون إلى هذه المناطق، مما أدى إلى مقتل شخص وجرح ١٨ آخرين، بمن فيهم ٤ أطفال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونواصل تتبعنا الوثيق للتطورات في القدس. في عام ٢٠٠٦، اتُهم أربعة من القانونيين المقدسيين التابعين لكتلة التغيير والإصلاح المنتسبة إلى حماس بعدم الوفاء بالحد الأدنى من الولاء لدولة إسرائيل، وجُرّدوا من صفتهم بأنهم من سكان القدس، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن أربع سنوات، وأنهوا محكوميتهم الآن. وعقب إطلاق سراحهم مؤخراً، مُنحوا ٣٠ يوماً لمغادرة القدس الشرقية. وما زالت المحكمة مستمرة في إجراءاتها. وأود التشديد على أن توقّع طرد القانونيين الفلسطينيين من مدينتهم الأصلية من شأنه أن يكون خطوة خطيرة إلى الوراء، وأن يبدد الآمال في إحراز تقدم سياسي.

وعلى الرغم من ضبط النفس النسبي على أرض الواقع في القدس الشرقية خلال الأشهر الأخيرة، وافقت بلدية القدس بتاريخ ١٢ تموز/يوليه على إنشاء ٣٢ شقة جديدة في مستوطنة بالقدس الشرقية. وفي ١٣ تموز/يوليه، هدمت البلدية ستة مبانٍ فلسطينية في القدس الشرقية، فشردت ٢٦ شخصاً بمن فيهم ١٤ طفلاً. ونحن نكرر القول إن المجتمع الدولي لا يعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، وإن اتفاقية جنيف الرابعة قابلة للتطبيق في هذه الحالة. ولا يزال يتعين تحديد مستقبل القدس في مفاوضات الوضع النهائي، ويجب إيجاد طريقة لتصبح المدينة عاصمة لدولتين.

إن الوقف الاختياري لفترة ١٠ أشهر لبناء مستوطنات في الضفة الغربية موضع احترام إلى حد كبير، بيد أن الموعد النهائي للعمل به هو ٢٦ أيلول/سبتمبر. وندعو إلى تمديد مدة هذا الوقف الاختياري وتوسيع نطاقه ليشمل جميع أنشطة الاستيطان في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولم تتخذ خطوات أخرى صوب تفكيك المستوطنات الأمامية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه ١٠٦ مبانٍ في المنطقة جيم من الضفة الغربية. ونؤكد من جديد دعوة المجموعة الرباعية في موسكو بتاريخ ١٩ آذار/مارس الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما وفقاً لخارطة الطريق والقانون الدولي.

والجدار الذي تم بناؤه منحرفاً عن الخط الأخضر ومخالفاً لفتوى محكمة العدل الدولية لا يزال يشكل تحديات

كبيرة أمام حركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعلى رغم الجهود المبذولة للتخفيف من القيود المفروضة على التنقل والعبور، ظل عدد الحواجز في الضفة الغربية ٥٠٥ حواجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد واصلت القوى الأمنية الفلسطينية حفظ القانون والنظام ومكافحة التطرف في الضفة الغربية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذا لالتزامات خارطة الطريق. وأثناء هذه الفترة، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٧٦ اقتحاما في الضفة الغربية، أدت إلى إصابة ٧٤ فلسطينيا واعتقال ٣٢٢ آخرين، بينما جُرح ١١ فردا من تلك القوات. وفي تظاهرات ضد الجدار، أصيب عشرات الفلسطينيين وناشطي السلام، أو اعتُقلوا أو عانوا من استنشاق الغاز.

ووقع ٢١ اشتباكا عنيفا بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصيب فيها ثلاثة فلسطينيين و/أو تضررت ممتلكاتهم. وفي عدة حوادث متفرقة في الشهرين الماضيين، استخدم المستوطنون الإسرائيليون مركباتهم لدهس وإصابة أو قتل فلسطينيين. كما أصيب مستوطنون بحجارة ألقيت على مركباتهم.

ويسرني إبلاغكم بأنه وفقا لأرقام النمو الأولية، الصادرة عن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، في الربع الأول من عام ٢٠١٠، ارتفع الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة ١٢,٥ في المائة، بالمقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ولضمان عدم تقويض الإصلاحات الفعالة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، فإن استمرار التمويل الخارجي دعما لاحتياجات الميزانية المتكررة للسلطة أمر حيوي.

وكانت هناك توترات في الجولان السوري المحتل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١١ تموز/يوليه، طوق حشد كبير أفرادا من الشرطة الإسرائيلية كانوا يقومون بعملية تفتيش. وفي سياق هذه الأحداث، أوردت التقارير أن أكثر من ٤٠ مدنيا من سكان الجولان عانوا من استنشاق الغاز، وإن ثلاث سيارات للشرطة الإسرائيلية أصيبت بأضرار. وتواصلت الأنشطة الاستيطانية في الجولان السوري المحتل طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال هذه الفترة، أقرت لجنة مشروع قانون إسرائيلي يستلزم إجراء استفتاء قبل أي انسحاب من الجولان السوري المحتل.

وبالانتقال إلى لبنان، حيث لا تزال الحالة مستقرة، اسمحوا لي بأن أستذكر أن المنسق الخاص لشؤون لبنان وإدارة عمليات حفظ السلام قدما للمجلس في ١٤ تموز/يوليه إحاطة إعلامية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ التوترات في جنوب لبنان في وقت مبكر من هذا الشهر، بقيت الحالة هادئة. وتواصلت طوال الشهر الخروقات الجوية الإسرائيلية. وقد زار رئيس الوزراء اللبناني، الحريري، دمشق في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، حيث ترأس وفدا وزاريا كبيرا لمناقشة الشؤون الثنائية. ووقعت الحكومتان ١٧ اتفاقا تغطي جوانب مختلفة من التعاون بين البلدين.

وواصل البرلمان اللبناني المناقشات بشأن مشروع تشريع متعلق بالحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين. ويبدو التوافق على هذا التشريع قريب المنال، والأمم المتحدة ترحب بذلك كخطوة أولى. وقد ركزت الأمم المتحدة أيضا على ضرورة تخفيف القيود على الوصول إلى مخيم نهر البارد للاجئين. وتتواصل إعادة تعمير المخيم، ومن المتوقع عودة أول ٢ ٠٠٠ شخص من سكانه بحلول نهاية السنة. وإنني أحث المانحين على مواصلة تقديم المساعدة المالية الحيوية لوكالة الأمم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وفي الفترة المقبلة، يجب أن نعمل على جمع الطرفين في محادثات مباشرة بدون إبطاء، على أساس يعطي الثقة بإمكانية إحراز تقدم حقيقي في المسائل الجوهرية في الميدان، بما يشمل الانضباط في القدس، وتنفيذ التزامات خارطة الطريق بشأن المستوطنات واتخاذ المزيد من التدابير لتمكين السلطة الفلسطينية. ويجب أن نضمن أن تغير السياسة حيال غزة يُنفذ تنفيذا كاملا، وأنه يُستتبع بالمزيد من الخطوات. ويجب أن نضع هذه الجهود في إطارها الإقليمي الأوسع، وأن نعيد تنشيط سعينا إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص الكاملة لبياناتها مطبوعة، وأن تدلي بنص مختصر في هذه القاعة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أتقدم بالتهنئة الحارة لكم ولبلدكم الصديق، نيجيريا، على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. كما نعرب عن تقديرنا للمكسيك على إدارتها الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أعرب أيضا عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام، والسيد سيري، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وجميع الوكالات التي دأبت على العمل بجد في الميدان خلال هذه الفترة، بما في ذلك أسطول حرية غزة والسفن الأخرى المرسلة إلى الشعب الفلسطيني في غزة. كما نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة على دعواتها الدؤوبة إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة.

لقد مثلنا أمام المجلس قبل ثلاثة أشهر، في مناقشته المفتوحة الأخيرة بشأن هذا الموضوع (الجلسة ٦٢٩٨)، مضطرين لأن نلفت الانتباه إلى الحالة البالغة الصعوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة عدوان إسرائيل المتواصل، واستيطانها واستفزازها ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه. وبينما كنا نأمل بأن نبلغ المجلس بإحراز تقدم في المحادثات غير المباشرة بوساطة الولايات المتحدة، وبتحسن ميداني، فإنه يؤسفنا أن نبلغكم اليوم أن الحالة لا تزال مضطربة بسبب الأعمال الإسرائيلية. إنها حالة تستلزم المعالجة الفورية إذا لم نرد إضاعة الفرصة المتاحة أمامنا لتحقيق السلام. فالبديل هو السماح للتوترات بأن تواصل تصاعدها، مثيرة جولة أخرى من العنف تؤدي إلى المزيد من الضرر لإمكانية حل سلمي للصراع، وتُفضي إلى المزيد من المعاناة وانعدام الأمن والاستقرار.

ويبدو غريبا للبعض أن تستمر هذه الحالة المضطربة في ضوء الجهود الدولية والإقليمية التي يجري بذلها لإحياء عملية السلام. وقد عززت تلك الجهود الآمال في المنطقة وفي العالم أجمع، وهي موضع متابعة دقيقة يأمل الجميع معها بأن يتم التغلب أخيرا على المشاكل التي عصفت تاريخيا بعملية السلام وقوّضتها.

لقد حظيت المحادثات غير المباشرة بدعم القيادة الفلسطينية والبلدان العربية والمجتمع الدولي، باعتبارها وسيلة لردم الفجوات المتبقية بين الطرفين. ويعود بقاء تلك الفجوات إلى رفض إسرائيل الامتثال لواجباتها القانونية والتزاماتها بمقتضى خارطة الطريق، بأن توقف جميع الأنشطة

الاستيطانية، بما فيها ما يسمى النمو الطبيعي، التي ندرك جميعا أنها تشكل عقبة كبرى أمام عملية السلام. ونؤكد مجددا أن وقف تلك الأنشطة أمر أساسي لاستئناف عملية ذات مصداقية، تهدف إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

إننا نعتقد أن المحادثات غير المباشرة من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تأكيد المبادئ الأساسية والمرجعية المتفق عليها لعملية السلام، وإلى توضيح الالتزامات ذات الصلة ومدى الوفاء بها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقات السابقة والتفاهمات التي تم التوصل إليها والالتزامات التي تم التعهد بها في سياق عملية أنابوليس برعاية دولية. وبينما يتوافر توافق دولي قوي على دعم المرجعية المتفق عليها – بما في ذلك بين البلدان العربية، التي لا تزال ملتزمة بمبادرة السلام العربية – من الواضح أن إسرائيل تواصل رفض التقيد بتلك المرجعيات والالتزامات، وهي، في الحقيقة، مستمرة في تنفيذ سياسات تقوض تلك المرجعيات والالتزامات.

ونعتقد أن المشاركة والوساطة الفعالتين من جانب الولايات المتحدة، كما تتجسد في الجهود المكرسة التي يبذلها السيناتور ميتشل، فضلا عن الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون، من شأنها أن تُلزم إسرائيل، من أجل السلام والأمن، بأن تمتثل في النهاية لتلك التعهدات والالتزامات، بما فيها تجميد الاستيطان. ومن شأن ذلك أن يسهم بدوره في بناء المصداقية والثقة اللازمتين لاستئناف مفاوضات مباشرة بشأن المسائل الجوهرية للوضع النهائي – وهي القدس واللاجئون والمستوطنات والحدود والمياه والأمن.

لقد انخرط الجانب الفلسطيني بحسن نية في المحادثات. وقد أكدت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا التزامها بالسلام واستعدادها للاشتراك في المحادثات لتمهيد السبيل أمام العودة إلى المفاوضات المباشرة الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وقد تجسد هذا الالتزام في الأقوال والأفعال ويشهد عليه العديد من التقارير الثنائية والمتعددة الأطراف والاجتماعات، بما في ذلك ما يتعلق بالبرنامج الاستباقي والإيجابي لبناء الدولة الفلسطينية، والجهود الرامية إلى إعلاء شأن القانون والنظام والأمن.

ولا ينطبق الشيء ذاته على إسرائيل. فعلى النقيض من ذلك، عملت إسرائيل مرارا وتكرارا على تحدي تلك المحادثات بالقيام بأعمال غير قانونية وطائشة. وما برح نفس النمط العقيم والمدمر سائدا منذ أن بدأت عملية السلام قبل عشرين عاما، وهو نمط يتمثل في التعنت والغطرسة والحِيَل ويستهدف التنصل من التزاماتها، وارتكاب أعمال العدوان التي تبعث على الصدمة، والسياسات غير الشرعية التي تلحق أذى كبيرا بالسكان المدنيين الفلسطينيين وببقائهم ووحدتهم وسيادة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتخرب عملية السلام.

هناك فجوة واسعة للغاية بين أقوال إسرائيل وأعمالها لا بد من أن تكون واضحة للجميع. بينما تدعي إسرائيل بأنها تريد السلام، فإن كل أفعالها تناقض ذلك بكل تأكيد. إن السياسات الإسرائيلية غير الشرعية والاستفزازية، سواء تلك التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية أو المستوطنون الإسرائيليون ما انفكت تؤجج التوترات والحساسيات على أرض الواقع، وفي المنطقة بأسرها. وفي المقابل، يلقي هذا بظلال داكنة على الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام ويزيد من الشكوك الكبيرة إزاء مصداقية إسرائيل كشريك في السلام واستعدادها للتقيد بالتزاماتها القانونية. إن ما نشهده حاليا هو حكومة إسرائيلية تتشدق بفكاهة عن السلام على الساحة الدولية، بينما تنفذ في الوقت نفسه، مخططات غير قانونية ترمي إلى فرض سياسة الأمر الواقع قبل التوصل إلى تسوية سلمية مما يسخر من الجهود التي تقوم بها حاليا جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وفي غضون فترة الشهرين التي مرت منذ البدء بالمحادثات غير المباشرة، أمعنت إسرائيل في اتخاذ تدابيرها غير القانونية على نطاق واسع، وفي بعض الحالات كثفت منها، وهذه التدابير تشمل مواصلة تشييد المستوطنات والجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وحولها، على الرغم من استمرار النداءات الدولية بوقفها بالكامل، والوقف المؤقت الذي تدعيه إسرائيل. وقد واصلت إسرائيل أيضا فرض حصار عقابي على قطاع غزة، على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة والنداءات الموجهة من أجل رفعها بالكامل، الأمر الذي بلغ ذروته في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على أسطول المساعدة الإنسانية. وما برحت إسرائيل تعرقل الجهود الرامية إلى رفع الحصار والسماح بالحركة المنتظمة والمستدامة للأشخاص والسلع والسماح ببدء عملية إعادة الإعمار التي تأخرت كثيرا.

خلال هذه الفترة قامت قوات الاحتلال بأكثر من ٩٠٠ عملية توغل عسكرية في الضفة الغربية وشنت عدة عمليات توغل في قطاع غزة. وقُتل ما لا يقل عن ٦ مدنيين فلسطينيين وجرح أكثر من ١٢٠ شخصا جراء الهجمات الإسرائيلية، وتضمن ذلك مقتل فتى يبلغ من العمر ١٦ عاما وامرأة تبلغ من العمر ٥٩ عاما على أيدي المستوطنين الإسرائيليين. وما برح رعب المستوطنين بصورة خاصة مستمرا بدون هوادة. أما تهديدات الإبعاد ضد المدنيين الفلسطينيين، فما زالت مستمرة وشملت أربعة نواب فلسطينيين منتخبين من القدس، وهم من بين مئات المقدسيين الفلسطينيين الذين أُلغي حقهم في الإقامة أو تهدد إسرائيل بإلغاء ذلك الحق.

استمر أيضا هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية بالقيام بهدم المزيد من المنازل وتشريد الأسر كجزء من حملة غير شرعية لإفراغ المدينة من سكانها الأصليين. وقد أعلن خلال تلك الفترة عن صدور الموافقة النهائية على هدم ٢٢ مترلا فلسطينيا في منطقة البستان التابعة لبلدة سلوان لبناء الحديقة المزعومة. وقد صدرت العشرات من أوامر الهدم الأخرى، التي تشمل مدرسة، وهناك أنباء تفيد عن اتجاه النوايا إلى إصدار أوامر بهدم أربعين مبنى، تضم على الأقل مائة مترل في حي العيسوية في القدس الشرقية.

وقد ألقي القبض على أكثر من ٣٨٠ فلسطينيا وتم احتجاز عدة مئات آخرين، خاصة عند نقاط التفتيش، ويشمل ذلك الأطفال، بالإضافة إلى آلاف الفلسطينيين الذين ما فتئوا يقبعون في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

إن ما تقوم به السلطات الإسرائيلية والمستوطنون من أعمال تحريض مستمرة، تشمل تهديدات بشن هجمات عسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى بلدان أخرى في المنطقة، فضلا عن التهديدات المستمرة للسفن التي تحاول كسر طوق حصار غزة، على الرغم من النتائج الكارثية للهجوم الإسرائيلي على سفينة المساعدة التركية ومقتل تسعة مدنيين على متنها. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشارك النداءات من أجل إجراء تحقيق دولي كامل ومستقل وذي مصداقية في الهجوم الإسرائيلي تحت إشراف الأمين العام.

إن إسرائيل على الرغم من التزامها المزعوم بالسلام لم تتوقف عن هذه الأعمال – حتى للحظة واحدة – منتهكة التزاماتها القانونية ومتحدية النداءات الدولية لوقفها. وقد عرقلت هذه الحالة بدرجة شديدة إحراز التقدم في المحادثات غير المباشرة وقوضت مصداقية كل أشكال عملية السلام.

إن ما كان مقررا إنجازه خلال المباحثات الجارية لم يتم إنجازه حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن كل ما حدث في تلك الأثناء في الجانب الإسرائيلي يتناقض بصورة صارخة مع ما يلزم للتسوية السلمية وفقا للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل

عام ١٩٦٧ والمعايير المعروفة جيدا لنا جميعا وحظيت بدعم وتأييد دوليين كبيرين.

إن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي هو لب الصراع العربي – الإسرائيلي، ماثل أمامنا ولا يزال ماثلا منذ عقود. ومع ذلك، يبدو أن المجتمع الدولي حائرا مرة أخرى من حيث العمل بصورة جماعية للتوصل إلى حل عادل ونهائي لهذا النزاع الطويل. ولا يزال يتعين اتخاذ تدابير جريئة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي توفر الأساس لإحلال السلام العادل والدائم والشامل. أما إفلات إسرائيل من العقاب، فلا يزال يسفه الجهود الرامية إلى تعضيد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ تلك التدابير الجريئة لتعزيز استئناف عملية سلام ذات مصداقية وعادلة، والدفع إلى الأمام بقضية السلم والأمن الدوليين التي من دون شك تضررت بصورة مباشرة جراء هذا النزاع.

فما الذي يلزم لكي يرتقي مجلس الأمن أخيرا إلى مستوى مسؤوليته لإنهاء هذا الاحتلال العسكري الوحشي الذي يجعل السلام والأمن يراوغ الملايين من الناس لأكثر من نصف قرن ويحرم أبناء الشعب الفلسطيني من حقوقهم الثابتة ويحرمهم من العيش في حرية وكرامة في وطنهم، ويزعزع استقرار المنطقة برمتها؟ لقد ذكرنا مرارا وتكرارا في مناسبات عديدة أن الوقت عنصر حاسم ومروره لا يخدم إدراك حل الدولتين الذي ما انفكت تهدده المحاولات الإسرائيلية غير الشرعية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي ووضع وطابع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفرض سياسة الأمر الواقع لضم مزيد من الأراضي الفلسطينية قبل التوصل لأي تسوية نهائية.

في مواجهة هذا التحدي المستمر، آن الأوان لكي يتوقف المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمجموعة الرباعية في المقام الأول عن استرضاء إسرائيل وأن تنظر حقا في اتخاذ إجراءات جماعية لإرغام إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها القانونية والعمل على إنقاذ حل الدولتين والمضي قدما في تحقيقه في إطار عمل عاجل.

وأؤكد اليوم مجددا أن القيادة الفلسطينية، على الرغم من الواقع الأليم الذي يسود على جميع الجبهات، لا تزال ملتزمة بالسلام وبالسعي إلى أن تتسم العملية السلمية بالمصداقية وأن تقوم على المرجعيات المتفق عليها بهدف الإنهاء الكلي للاحتلال والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام داخل حدود ما قبل ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أشيد بكم لحسن قيادتكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها.

منذ ما يقرب من عامين، أتيت هنا إلى نيويورك لأمثل إسرائيل التي أعرفها وأحبها: دولة ديمقراطية نابضة تتشاطر القيم النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. من أجل ذلك، أجلس هنا في هذا المجلس المرة تلو الأخرى لأعلن التزام إسرائيل بالسلام. ذلك أن الكلمات هي أساس الأعمال وإعلان السلام هو من بوادر السلام.

وعليه، فإن إسرائيل تنادي بالمفاوضات المباشرة بيننا وبين الفلسطينيين. لا شروط مسبقة ولا تعطيل، فالقدس لا تبعد عن رام الله أكثر من ١٠ دقائق والمفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد لسد الفجوات الراهنة. وبانتظار تلك

المحادثات المباشرة، يقع على عاتق شركائنا وجيراننا دور هام لاعتناق لغة السلام والتعايش ونبذ القصص الأحادية الجانب. لذا أتساءل كم مرة اعترف جيراننا في هذه القاعة بحق إسرائيل في الوجود وفي وطن للشعب اليهودي؟ أو كم مرة أدانوا الإرهاب والعنف اللذين تمارسهما حماس ضد المدنيين الإسرائيليين؟ أو تكلموا ضد الذين يريدون إزالتنا من على الخريطة؟ ولا مرة واحدة. يا له من صمت يصم الآذان.

إننا، ونحن نبحث عن الطريق إلى الأمام في منطقتنا، نحيي العمل الهام الذي يقوم به السناتور جورج ميتشل بالنيابة عن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما. ويعمل السناتور ميتشل لتحقيق رؤيتنا المشتركة القائمة على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، واحدة يهودية والأخرى فلسطينية. وعلى الرغم من هذا التقدم الهام نحو المفاوضات المباشرة، لا تزال هناك ظاهرة خطيرة في إقليمنا، وهي ما يسمى بالنشطاء، يعملون تحت ستار المساعدة الإنسانية لدعم القوى الإرهابية في المنطقة، وبخاصة في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس. إن منظمي تلك الجهود في غزة – بالتعاون مع المعارضين الآخرين للسلام – يدركون جيدا أن ثمة قنوات معترف بها دوليا لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة دون عائق. إنهم يعلمون بإمكانات المساعي الحميدة المتاحة لهم إذا كانوا حقا يرغبون في مساعدة أهل غزة. ومع ذلك، فإن أولئك المشاغبين لا يبغون إلا المواجهة. إنهم يختارون العنف والتصعيد والعناوين الرئيسية في وسائل الإعلام بغرض نزع الشرعية عن إسرائيل.

كما استمعنا قبل قليل للسيد باسكو، فإن ظاهرة الأساطيل الموفدة إلى غزة لا تساعد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وحقيقة أود، في هذا الصدد، أن أطلع هذا المجلس على مشاعر القلق العميق الذي ينتاب إسرائيل إزاء بعض التقارير الجديدة بأن أسطولا آخر قد أقلع من لبنان في طريقه إلى غزة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يستخدم نفوذه على منظمي هذا العمل الاستفزازي. إننا ندعو الحكومة اللبنانية إلى إظهار مسؤوليتها في منع ذلك من الحدوث.

في لبنان، يواصل تنظيم حزب الله الإرهابي جهوده لبناء هياكله العسكرية ووضعها في مناطق الآهلة بالسكان المدنيين. إن النقل المستمر للأسلحة المتطورة إلى حزب الله من إيران وسوريا يمثل خرقا منتظما للحظر المفروض على الأسلحة. وفي ذات الوقت، تواصل تلك المجموعة الإرهابية وضع الأسلحة الفتاكة بشكل متنام داخل القرى والمدارس المجاورة والمستشفيات ومنازل المدنيين. ذلك انتهاك صارخ للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية الأساسية.

وبنفس القدر من الخطورة، فإن المجابهات التي وقعت مؤخرا في جنوب لبنان بين قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وما يسمى بالمدنيين اللبنانيين تعكس جهود حزب الله لإعادة نشر قواته وللتحرش باليونيفيل والتعدي على عملها الهام. إن تلك الاشتباكات الأخيرة مع اليونيفيل تعتبر انتهاكا مباشرا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتحديا لأعضاء هذا المجلس. وفي ذلك الصدد، تشيد إسرائيل بمجلس الأمن لعقده اجتماعا في ٩ تموز/يوليه للنظر في تلك المجابهات الأخيرة. إن استفزازات حزب الله ينبغي أن تكون موضع مساءلة في هذا المجلس. لقد قرر مجلس الأمن مرارا وبكل وضوح أن على هذه المنظمة الإرهابية أن تنزع سلاحها وتسرِّح أفرادها.

وفيما نحن نبحث عن الطريق إلى الأمام، هناك بعض المبادئ الأساسية التي يجب أن تبرز إلى السطح. أول تلك المبادئ الأمن. إننا لن نتهاون أبدا في أمن إسرائيل. يجب علينا جميعا أن نقر بأن المخاطر التي تتعرض لها إسرائيل قد أصبحت أكثر تنوعا وخطورة منذ بدء محادثات السلام، فهناك الصواريخ التي يطلقها وكيلا إيران – حماس وحزب

الله – والإرهاب العالمي وسعي إيران إلى الحصول على الأسلحة النووية.

في حالة المفاوضات المباشرة، نحن نقف على أهبة الاستعداد لقبول المخاطر السياسية من أجل السلام. لقد خطونا خطوة كبرى فيما يتعلق بسياسات إسرائيل لإغلاق غزة. فكما استمعنا من وكيل الأمين العام باسكو، فإن جميع البضائع، باستثناء الأسلحة أو تلك التي يمكن استخدامها لأغراض تتعلق بالحرب ، يسمح لها الآن بالدخول إلى غزة. وفيما وراء غزة، نعمل مع السلطة الفلسطينية لبناء اقتصاد مزدهر في الضفة الغربية.

المبدأ الثاني هو ضرورة السعي إلى إيجاد تسوية نهائية للنزاع تقوم على الاعتراف المتبادل. في مقابل الطلب من إسرائيل الاعتراف بدولة فلسطينية، بوصفها الدولة القومية للشعب الفلسطيني، ينبغي أن يكون هناك اعتراف بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. بمثل هذا الاعتراف المتبادل، يمكننا أن نخطو خطوات ملموسة نحو تعزيز التعايش ونبذ التحريض ومحاربة الإرهاب. بمثل هذا الاعتراف المتبادل، يصبح في الإمكان اتخاذ القرارات الشجاعة من أجل السلام. بمثل هذا الاعتراف المتبادل، يمكننا مخاطبة بعضنا بعضا مباشرة دون وسطاء.

وقبل أن أختتم، فإن ملاحظاتي اليوم ستكون غير مكتملة إذا لم أعرب عن قلقنا العميق إزاء بقاء جيلاد شاليط لأكثر من أربعة أعوام محروما من حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها تلقي زيارة الصليب الأحمر. إن إسرائيل تأمل أن يبذل المجتمع الدولي كل ما بوسعه من جهد – أكثر مما فعل حتى الآن – لكفالة إطلاق سراح جيلاد شاليط عاجلا.

إن السلام ليس مجرد وثيقة عليها توقيع. إنه مجموعة قيم تمكّننا، إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء، من أن نعيش حياتنا في أمن وفي ظل الأمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

واصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون الانخراط في المفاوضات غير المباشرة بمساعدة المبعوث الخاص جورج ميتشل. وقد تقلصت الفجوات ونحن نؤمن بوجود فرص لتقليصها أكثر في محادثات مباشرة، ونحث الطرفين على الشروع فيها بأسرع ما يمكن. لقد زار المبعوث الخاص ميتشل المنطقة مرة أخرى هذا الأسبوع لمواصلة العملية. وبناء على اجتماع الرئيس أوباما مؤخرا في واشنطن بكل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، فإننا نؤمن بأن هناك فرصة لإنجاز مزيد من التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط وهو أمر لا يمكن تحقيقه في نهاية المطاف إلا عن طريق المفاوضات المباشرة ونناشد جميع المعنيين أن يتعاونوا معنا لبلوغ ذلك الهدف.

إن المفاوضات القائمة على حسن النوايا هي الوسيلة الوحيدة التي تمكّن الطرفين من الاتفاق على نتيجة تؤدي إلى إنهاء الصراع والتوفيق بين هدف الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وقابلة للبقاء على أساس حدود ١٩٦٧، مع تبادلات متفق عليها للأراضي، والهدف الإسرائيلي في وجود دولة يهودية آمنة وذات حدود معترف بها، وتعكس التطورات اللاحقة وتلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وينبغي لنا جميعا أن نساعد الطرفين، بينما يتخذان الخيارات الصعبة اللازمة للسلام الدائم، وأن نمتنع عن القيام بما يشكل معوقا لهما.

وقد رحبت الولايات المتحدة بالسياسة الجديدة حيال غزة التي أعلنتها حكومة إسرائيل، وهي تستجيب لنداءات الكثيرين في المجتمع الدولي. فإعلان إسرائيل في

٥ تموز/يوليه عن إدخال قائمة المواد الخاضعة للمراقبة إلى غزة خطوة مهمة نحو تنفيذ هذه السياسة. وبهذا التغيير، سوف يتحسن تدفق السلع والمواد إلى حد كبير، بالإضافة إلى تحسن إمكانية حصول الناس في غزة على تلك المواد.

نحن نشهد بالفعل إحراز تقدم من خلال توسيع نطاق وكمية السلع التي تدخل إلى غزة عن طريق المعابر. إننا نرحب بهذه الزيادة ونتوقع أن يستمر عدد حمولات الشاحنات بالزيادة خلال الأيام والأسابيع القادمة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الترتيبات إلى تحسين ظروف حياة الناس في غزة، بينما يمنع دخول الأسلحة إلى حماس. إننا نحث من يرغبون في إيصال السلع على القيام بذلك من خلال القنوات الثابتة لكي يتسنى تفتيش بضائعهم ونقلها عبر المعابر الأرضية إلى غزة، لكفالة تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة حتى أثناء تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين.

إن تدخل حماس في المساعدة الدولية وفي عمل المنظمات غير الحكومية لا يزال يؤدي إلى تعقيد الجهود في غزة بشكل خطير. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، هاجمت عصابة مسلحة من الرجال المقنّعين أحد مواقع الألعاب الرياضية الصيفية لأطفال غزة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ودمرته. وكان ذلك الهجوم الثاني خلال شهر واحد، وهو محاولة أخرى لفرض وجهة نظر متطرفة على سكان غزة.

إننا نشيد بالأونروا على إدارة برنامج لتعزيز حقوق الإنسان والتسامح وهو يشكل بديلا لمخيمات حماس التي تشجع على التطرف والعنف. إن مواصلة حماس لتهريب الأسلحة والالتزام بالإرهاب تقوض الأمن والازدهار للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. كما أن حماس تواصل احتجاز الجندي الإسرائيلي الأسير الذي اختطفته في عام ٢٠٠٦. ومرة أخرى ندعو إلى إطلاق سراحه على الفور.

لقد أعرب هذا المجلس في بيانه المؤرخ ١ حزيران/يونيه بشأن حادث أسطول السفن إلى غزة (S/PRST/2010/9) دعمه للمحادثات غير المباشرة، وحث الأطراف على التحلي بضبط النفس، وتجنب اتخاذ أي أعمال أحادية الجانب أو استفزازية ودعا الشركاء الدوليين إلى تعزيز مناخ التعاون بين الطرفين وعلى نطاق المنطقة.

إننا نحث المجتمع الدولي على نبذ الأعمال الأحادية الجانب والمجابهة وأن يتخذ بدلا من ذلك الخطوات التوفيقية التي تشجع على التعاون بين الطرفين.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية لتلبية احتياجات الانتعاش للناس في غزة وإعادة بناء القطاع الخاص المدني في غزة الذي سيكون محركا للإنعاش في غزة.

وفي هذا السياق، فإن إسرائيل، كأي دولة أخرى، ينبغي السماح لها بإجراء تحقيق في الحوادث التي تتعلق بأمنها القومي. وإسرائيل قادرة على إجراء تحقيق جاد وموثوق به، فهيكل واختصاصات اللجنة العامة المستقلة المعنية بأسطول غزة يمكنها من تلبية معايير التحقيق السريع والمحايد والموثوق به والشفاف. إننا لن نصدر حكما مسبقا على العملية أو على نتائجها، بل سننتظر أداء ونتائج التحقيق قبل أن نستخلص استنتاجات أخرى.

لقد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها حيال التقارير عن إجراءات الحكومة الإسرائيلية في القدس، بما في ذلك هدم عدد من المباني في القدس الشرقية. وقد قمنا بحث جميع الأطراف على تجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض الثقة، ونحن نواصل رفضنا للإجراءات الأحادية الجانب التي تشكل حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات بشأن وضع

القدس، التي كغيرها من مسائل الوضع الدائم، يجب أن تتم تسويتها بين الطرفين من خلال المفاوضات.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإشارة إلى التزامنا الراسخ والثابت بسيادة واستقلال لبنان، وبالتالي بالتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ١٩٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لا تشكل جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل أيضا من المحافظة على الهدوء على طول الخط الأزرق. والولايات المتحدة تؤيد تلك القوة تأييدا كاملا وتشيد بالدور الفعال الذي تؤديه في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على حرية تنقل القوة في منطقة عملياتها ونحن ندعم مهمتها بقوة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، كما أود أن أشكر السفير منصور والسفيرة شاليف على بيانيهما.

إننا نتفق جميعا على أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام هي المفاوضات المخلصة التي تجري بنية حسنة بين الأطراف المعنية. ونحن ندعم جهود الولايات المتحدة في متابعة المحادثات غير المباشرة بغية البدء بمفاوضات مباشرة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي تلك الجهود إلى إحراز تقدم في أسرع وقت ممكن.

وينبغي للمفاوضات أن تحقق حلا قائما على وجود دولتين وتنهي احتلال الأراضي منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وتدعم اليابان خطة السلطة الفلسطينية لبناء دولة فلسطينية خلال ٢٤ شهرا. وستواصل اليابان تقديم المساعدات والمساعدة على بناء قدرات الشعب الفلسطيني ومؤسسات الدولة الفلسطينية.

ويجب على الطرفين تنفيذ واجبات والتزامات كل منهما بموجب خارطة الطريق. ونحن نكرر دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد الأنشطة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا نشجب ما جرى مؤخرا من هدم للمنازل الفلسطينية في القدس الشرقية على أيدي السلطات الإسرائيلية. وينبغي عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يحكم مسبقا على نتائج المفاوضات النهائية.

وفي الوقت ذاته، نهيب بالسلطة الفلسطينية أن تواصل تعزيز الأمن وتنفيذ التزامها بوقف أعمال العنف والعمل ضد التحريض. ويتعين على كلا الجانبين بناء الثقة المتبادلة والانتقال من المحادثات غير المباشرة إلى المفاوضات المباشرة والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض الثقة الضرورية بعملية الانتقال هذه. ولا يمكن للطرفين أو الشعبين، أو المجتمع الدولي تحمل نتائج التقاعس عن بذل جهود بناء الثقة.

وفيما يتعلق بغزة، فإن قرار الحكومة الإسرائيلية بتخفيف القيود على دخول السلع المدنية إلى غزة يمثل خطوة إيجابية للغاية. ويحدونا الأمل في أن تبذل السلطات الإسرائيلية مزيدا من الجهود بغية تحسين ظروف حياة الناس في غزة.

إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ووقف إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل. ونحن ندعم الجهود لتيسير المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بحادث أسطول السفن إلى غزة، فإننا ندعم جهود الأمين العام التي نأمل أن تجعل التحقيق متسقا مع المبادئ الواردة في البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9).

وستبذل اليابان كل جهد ممكن للمساعدة على تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على استعراضه لآخر المستجدات في الشرق الأوسط.

كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل، سعادة السيدة غابرييلا شاليف، والمراقب الدائم لفلسطين، سعادة السيد رياض منصور، على وجودهما وإسهامهما في مناقشتنا.

وما زال القلق يساور البوسنة والهرسك حيال المأزق المزعج للغاية الذي ظل يعترض عملية السلام في الشرق الأوسط. إن اتجاه الأحداث في المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية يذكّرنا بقوة بأن الحالة على الأرض لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وقد تجلى من الحوادث الأخيرة بوضوح أكبر بأن الحصار على غزة، الذي يأتي بنتائج عكسية ولا يمكن قبوله، يشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق الأمن والازدهار وإيجاد الفرص للفلسطينيين والإسرائيليين، ولكل دول المنطقة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الحكومة الإسرائيلية الأخير، الذي سيمثل في حال تنفيذه تنفيذا كاملا، خطوة هامة إلى الأمام في إطار استعراض سياسة إسرائيل بشأن غزة. ومع ذلك، نؤمن إيمانا قويا بأن ذلك ليس كافيا، وأن هناك ضرورة للمزيد من العمل. وترى البوسنة والهرسك أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا وحده يمكن أن يلبي الاحتياجات الأساسية لـ ١,٥ ملايين مواطن فلسطيني في قطاع غزة. ولذا، ندعو إسرائيل مجددا إلى السماح بفتح نقاط العبور فورا وبشكل دائم وغير مشروط لتدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية والأشخاص من وإلى غزة، بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن حرية التنقل والعبور.

لقد أكدنا، المرة تلو الأخرى، أنه لا يمكن التوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط إلا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في وقت سابق، وكذلك مبادرة السلام العربية. إن البوسنة والهرسك ملتزمة وستبقى ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية متصلة الأراضي وقابلة للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وللتغلب على الجمود الحالي في عملية السلام، على الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما وأن يسهما إسهاما ملموسا في تهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات. والمستوطنات، وجدار الفصل الذي أُقيم في الأراضي المحتلة، وهدم البيوت والطرد أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. ونؤمن بأن هذه الأنشطة تشكل عائقا رئيسيا في طريق التوصل إلى سلام شامل لأنها تقرر مسبقا نتيجة مفاوضات الوضع النهائي وتحدد باستحالة التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك من الضروري أن تضع إسرائيل حدا للأنشطة الاستيطانية، في القدس الشرقية وفي بقية الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن تفكك المواقع التي أُقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وتشمل شواغلنا أيضا التطورات الأخيرة في القدس الشرقية واستمرار التوتر في المدينة. إن البوسنة والهرسك لا تعترف بضم القدس الشرقية، وتؤكد على أن وضع القدس هو مسألة تتعلق بالوضع الدائم، ويجب أن يُحل من خلال المفاوضات بين الطرفين. فالقدس – المدينة المقدسة

للأديان السماوية الثلاثة: المسيحية واليهودية والإسلام – ينبغي أن تكون رمز السلام وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحقوق الإنسان.

لا بد أيضا من معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية، بما فيها الوقف التام لجميع أعمال العنف وتهريب الأسلحة إلى غزة. وتدين البوسنة والهرسك الهجوم الأخير على منشأة الأطفال الترفيهية في غزة. وتدعو حماس إلى أن تسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول غير المشروط، وأن تضع حدا لتدخلها في عمليات المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في غزة.

أما فيما يتعلق بالحادث المأساوي الأخير لأسطول المعونة الإنسانية، نؤكد من جديد دعوتنا إلى إجراء تحقيق فوري وحيادي وذي مصداقية وشفاف يستوفي المعايير الدولية، وفقا للبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن S/PRST/2010/9. وفي الوقت نفسه، نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون بفتح تحقيق دولي بشأن حادث أسطول غزة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى أن المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم للصراع وكفالة السلام والاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط.

السيدة زيادة (لبنان): أود بداية أن أتقدم بالشكر للسيد لين باسكو على الإحاطة الشاملة التي قدمها.

لا يزال موضوع قيام إسرائيل بالإغارة على أسطول الحرية، الذي كان ينقل الإمدادات الإنسانية لقطاع غزة المحاصر بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ يتصدر اهتمام منظمتنا، خاصة وأن هذا الاعتداء شكل خرقا فاضحا للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي ولقانون البحار. إننا نكرر اعتبارنا هذا الاعتداء، الذي وقع في المياه الدولية، عملا من أعمال القرصنة. ونتفق مع ما ذكرته الأمانة العامة سابقا أن مثل هذه المآسي كان يمكن تجنبها لو أن إسرائيل استجابت للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي لإنهاء حصارها. نعم تنتفي الحاجة إلى سفن الإمدادات الإنسانية إلى غزة عندما ترفع إسرائيل حصارها عن القطاع وتفتح المعابر. ويهمنا أن نشير في هذا المجال إلى الآتي. أولا، التأكيد على ضرورة أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتحقيق عاجل في قيام بحرية الاحتلال الإسرائيلي بالإغارة على أسطول الحرية، على أن يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية، ويتماشى مع المعايير الدولية كما ورد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/9). وذلك لتحديد المسؤوليات ومعاقبة المسؤولين والتعويض على جميع المتضررين. فلم يعد جائزا ولا مقبولا استمرار حالة الإفلات من العقاب. ثانيا، التشديد على رفضنا التحقيق الإسرائيلي الأحادي كونه لا يتمتع بالمصداقية والحياد والشفافية ولا يتماشى مع المعايير الدولية المطلوبة. حيث أن إسرائيل هي الطرف المعتدي، وقد حددت نتيجة التحقيق قبل البدء به، واعتبرت أن ما قامت به يشكل دفاعا عن النفس، فبررت بذلك سقوط المدنيين العزل.

وفي هذا السياق، نكرر مطالبتنا برفع الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة خلافا للقوانين والأعراف الدولية، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي كرست حماية المدنيين في وقت الحرب، علما بأن إغلاق المعابر الحدودية لغزة بشكل شبه كامل يؤدي إلى عرقلة حرية الحركة ووصول المساعدات الإنسانية والسلع الضرورية كالغذاء والدواء والوقود وغيرها. كما أن هذا الحصار يشكل معاقبة جماعية لأكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في غزة، ويجب أن تنتهي هذه المأساة بدون ربط ذلك بأية شروط.

كما نؤكد مجددا إدانتنا لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي تتزامن مع حملة شعواء لتدمير المنازل

الفلسطينية وطرد السكان الفلسطينيين الأصليين من القدس الشرقية، علما بأن هذه السياسة تؤدي إلى تقطيع التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية، وتقوض صيغة حل الدولتين. ونشدد على ضرورة متابعة المستجدات المتعلقة بتقرير القاضي غولدستون الذي كان أحاله الأمين العام إلى مجلسنا. ونطالب إسرائيل بأن تقدم تقريرها تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٤/١٠ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أسوة بما فعلته كل من سويسرا وفلسطين. هذا وتتعمد إسرائيل تعطيل مساعي السلام، ويتجسد ذلك، خاصة، في عدم تجاوبها مع الجهود الأمريكية ورفضها تجميد الاستيطان في القدس الشرقية وغيرها، في حين أن الدول العربية تسعى لتوفير كل الظروف المسهلة لاستئناف المفاوضات، التي نشدد على ضرورة أن تتطرق إلى قضايا الحل النهائي في أطر زمنية قصيرة ومحددة، وأن لا تشكل مجرد إجراءات بناء الثقة فحسب.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة تطبيق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وانسحاب إسرائيل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعلى بطلان أي إجراء تقوم به إسرائيل بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها.

أما فيما يتعلق بما شاهده الجنوب اللبناني في مطلع هذا الشهر، أود أن أذكر أن مجلس الوزراء اللبناني عقد جلسة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، وأصدر بيانا ذكر من ضمن ما ذكر فيه، بحرصه على سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى العلاقة الطيبة والوثيقة القائمة بينها وبين المواطنين اللبنانيين – نعم، المواطنين اللبنانيين، طيلة عقود. ويشدد على الدور الذي تضطلع به هذه القوات حسب ما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويجدد التزامه بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكل مندرجاته. فهل تلتزم إسرائيل بمندرجات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟ هل أوقفت إسرائيل خرقها للسيادة اللبنانية، برا وبحرا وجوا؟ هل انسحبت إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها؟ هل انسحبت من منطقة شمال الغجر والمناطق المحيطة بها؟ لذلك نطالب المجتمع الدولي بوضع حد نهائي لجميع انتهاكات إسرائيل للسيادة اللبنانية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الهامة. تبقى الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة وهشة جدا، رغم أن هناك بعض الجوانب الإيجابية منها، فوق كل شيء، استمرار المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية غير المباشرة بوساطة السناتور ميتشل. لا تزال هناك فرصة لاستئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين، ولا يسعنا أن ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا. وفي هذا الصدد، تشكل التقارير الواردة من إسرائيل عن خطط إنشاءات جديدة في القدس الشرقية، وهدم عدد من منازل العرب مصدر قلق بالغ.

ولا تزال موسكو تعتبر أن أي إجراءات أحادية الجانب قد تحكم مسبقا على نتيجة التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية غير مقبولة. ونناشد الجانب الإسرائيلي التحلي بضبط النفس بما يتماشى مع الموقف الموحد للمجتمع الدولي بشأن هذه المسائل، بالنظر إلى الحساسية الخاصة لمشكلة القدس، التي ينبغي أن يتقرر مصيرها من خلال المفاوضات بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. ومن الواضح أنه إذا أراد الجانبان الانتقال من المحادثات غير المباشرة إلى التبادل الموضوعي للآراء بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الثنائي، يجب عليهما الامتناع عن اتخاذ قرارات وإجراءات من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى تهيئة جو الثقة بينهما.

وتبقى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الأداة الرئيسية التي تدعم عملية السلام، وينبغي النظر إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، إلى المنطقة في ذلك السياق. ويواصل الممثلون الخاصون للمجموعة الرباعية عملهم اليومي المكثف، بما في ذلك في الميدان، لتحقيق الأهداف التي حددها زعماء الرباعية في آخر اجتماع لهم في موسكو بغية المضي قدما نحو التوصل إلى تسوية شاملة للشرق الأوسط.

ونلاحظ اتخاذ بعض الخطوات في الحالة المتعلقة بغزة. إن تخفيف الحصار خطوة في الاتجاه الصحيح، ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن يتبعها اتخاذ مزيد من الإجراءات، مثل استعادة الظروف التي كانت قائمة لدى إبرام اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، عندما كان ممثلو الاتحاد الأوروبي والسلطات الفلسطينية الشرعية متمركزين عند معابر غزة الحدودية. وينبغي، بالطبع، أن يكون الهدف النهائي للمجتمع الدولي هو استكمال رفع الحصار، مع كفالة مصالح إسرائيل الأمنية.

نحن ننتظر معلومات إضافية من الأمم المتحدة وإسرائيل بشأن مركز التحقيق في الملابسات المتعلقة بحادث قافلة الحرية إلى غزة.

ومن المؤسف أن المسألة الخطيرة المتبقية هي الوحدة فيما بين الفلسطينيين. نحن نقوم بعمل دؤوب على جميع المستويات لدعم الجهود الرامية إلى تجاوز الخلافات داخل الصفوف الفلسطينية. نحن نناشد حماس ونسعى إلى إقناعها بتأييد برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية اللذين أيدهما مرارا المجموعة الرباعية. وجرى بعض التحرك في مواقف حماس في هذا الاتجاه، وسنواصل عملنا المهم مع تلك المنظمة.

وفي الختام، مرة أخرى أؤكد من جديد استعداد روسيا في إطار المحافل الدولية والأطر الثنائية لمواصلة جهودها للإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، يكون أحد عناصرها المهمة تسوية القضية الفلسطينية على أساس الحل القائم على وجود دولتين الذي ينص على قيام دولة فلسطينية مستقلة تتوافر لها مقومات الحياة وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام. ليس هناك خيار آخر.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط. كما أشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

تؤكد الحوادث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة مرة أخرى أنه على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بشكل خاص مواصلة مراقبة الحالة في الشرق الأوسط وتشجيع إجراء مفاوضات مكثفة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، على أساس الاتفاقات والالتزامات السابقة والجهود الدبلوماسية الحالية. وتجلى ذلك بشكل خاص عقب الهجوم على قافلة الحرية الذي وقع في المياه الدولية في ٣١ أيار/مايو، وما ترتب عليه من تداعيات مأساوية ومقلقة، ليس بسبب الحقائق المشينة بوضوح فحسب، بل أيضا لأنه يلقي الضوء مرة أخرى على هشاشة الوضع الإنساني في غزة.

يبقى ساري المفعول البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9)، ودعا إلى إجراء تحقيق عاجل ويتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية. وترى المكسيك أن الأطراف المعنية ليس لها الحق في إنشاء لجانها الخاصة للتحقيق فحسب، بل عليها التزام بعمل ذلك في المسائل التي تهمها.

وفي ذلك الصدد، ننوه بالنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الداخلي التي شكلتها إسرائيل، وأعلنت يوم ١٢ تموز/يوليه. ولا نزال ننتظر نتائج اللجنة العامة المستقلة من أجل مزيد من الاستنتاجات المتعمقة.

ومع ذلك، فإن هذه اللجان الداخلية لا يمكن أن تحل محل إنشاء لجنة دولية على النحو المبين في البيان الرئاسي للمجلس؛ بل يجب أن تكون مكملة لها بالأحرى. وعندها فقط، يمكننا إيجاد التعاون والثقة المطلوبين لكفالة خروج التحقيقات بنتيجة ذات مصداقية، تقبلها الأطراف المعنية. ومن ثم، فإننا نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لإنشاء هيئة مستوفية لتلك المعايير.

وفي غضون ذلك، من الضروري أيضا منع جميع الأعمال الاستفزازية التي قد تتسبب في وقوع حادثة أخرى على غرار تلك التي حدثت في ٣١ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، فإن أي إيصال للمساعدات الإنسانية يجب الترتيب له عبر القنوات القائمة.

ونعتقد أن حصار غزة لا يمكن أن يستمر وأنه يأتي بنتائج عكسية كما أن له عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين في القطاع؛ وفي الوقت ذاته، نرحب بقرار مصر رفع الحصار جزئيا وقرار إسرائيل السماح بوصول المزيد من البضائع إلى غزة، حيث تفرض قيودا فقط على المواد التي يمكن أن تضر بأمنها. ونقر بالعمل الهام الذي تقوم به المجموعة الرباعية وممثلها في هذا الشأن والعمل الذي يضطلع به ممثلو منظومة الأمم المتحدة.

ولئن كان هذا التقدم إيجابيا، فإن رفع الحصار يجب أن يكون كاملا. وكما دأبنا على القول منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ومع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، نعتقد أن هذا الأمن لا يمكن تحقيقه إلا إذا رافقه إنشاء آلية رصد دولية لكفالة وقف دائم لإطلاق النار والفتح الكامل للمعابر الحدودية والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

كما نشدد على أهمية تنفيذ عملية المصالحة بين الفلسطينيين، والتي تجري بدعم من مصر. وهذه العملية ضرورية لبناء دولة فلسطينية مستقبلا.

والحوار الصريح والمباشر هو السبيل الوحيد للوصول إلى حل شامل ودائم للصراع في الشرق الأوسط، يقر بحق إسرائيل في الوجود ويتيح إنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء سياسيا واقتصاديا وتعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

ولذلك، فإننا نؤيد عقد ما يسمى المحادثات غير المباشرة، بقدر ما تؤدي إلى استئناف المفاوضات المباشرة في غضون فترة زمنية معقولة. ويجب أن نفهم أن الفرصة التي أتيحت عندما بدأت المحادثات غير المباشرة يمكن أن تضيع إذا لم يحرز تقدم كبير. ومن ثم، فإننا نشجع الطرفين على بذل قصارى جهدهما بهدف الاتفاق على استئناف المفاوضات المباشرة. وعليه، من الضروري أن يمتثل كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية للمبادئ الواردة في خريطة الطريق التي تمثل الأساس لحل جميع المسائل العالقة في هذا الصراع.

وبالمثل، يجب على الطرفين تفادي اتخاذ إجراءات تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، والإحجام كذلك عن إصدار أي بيانات استفزازية أو القيام بأعمال عنف يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوتر. وفي هذا الصدد، ينبغي إدانة أعمال الهدم في القدس الشرقية وبناء مستوطنات جديدة. وتتعارض هذه الممارسات التي تجري على أرض محتلة مع القانون الدولي وتنتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ونؤكد مجددا أن جميع هذه الممارسات، بما فيها توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عن طريق ما يسمى النمو الطبيعي، تمثل عقبة خطيرة

أخرى أمام عملية السلام. ونحث إسرائيل على وقف هذه الممارسات.

ونشيد بجهود السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها بخصوص الأمن والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. ونحيط علما بالآثار الاقتصادية والإنسانية الإيجابية لمبادرة إسرائيل رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية بصورة جزئية. ونأمل أن تصبح هذه الخطوات دائمة وأن تؤدي إلى التفكيك التام الذي لا رجعة فيه لجميع نقاط التفتيش، وهو أمر ضروري لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء.

إننا مقتنعون بأن تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني والسيطرة الفعالة على الأمن في الضفة الغربية ضرورية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولذلك، نؤيد خطة رئيس الوزراء فياض لوضع الأسس الاقتصادية والمؤسسية لقيام دولة فلسطينية مستقبلا؛ وندعو المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعمهما النشط لتلك الجهود.

إن إحلال السلام في الشرق الأوسط يتطلب إحراز تقدم على مختلف مسارات الصراع في المنطقة. ومن ثم، فإننا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وخاصة الغارات اليومية التي تشنها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المجال الإقليمي للبنان واكتشاف أسلحة ومتفجرات في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الأخيرة – التي يُفترض أنها مدبرة – ضد أفراد القوة. ويجب علينا كفالة سلامتهم وحرية حركتهم في منطقة عملياتهم ويجب كفالة التنسيق على أعلى المستويات بين القوات المسلحة والحكومة اللبنانية وبين قوة الأمم المتحدة لتفادي وقوع حوادث مثل تلك التي حدثت في ٣ تموز/يوليه.

ونناشد كلا من إسرائيل ولبنان، وجميع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى، الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتفادي جميع الخطب العدائية التي يمكن أن تؤدي إلى تصاعد العنف. ومن الضروري تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وختاما، نرى أنه يجب على إسرائيل وسوريا استئناف عملية التقارب في أقرب وقت ممكن من خلال طرائق مقبولة للطرفين من أجل إيجاد حل في الجولان المحتل، يحافظ على سيادة الدولتين ويحمي مصالحهما.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية والسفيرين جابريلا شاليف ورياض منصور على ملاحظاتهما.

بينما نجتمع لعقد مناقشة مفتوحة فصلية أخرى بشأن الشرق الأوسط، يمكن لوفد بلدي أن يرى بعض التحسن في الحالة في الميدان – ولكن هذا التحسن يقل كثيرا، للأسف، عما كنا نتمناه جميعا. ومن المخيب للآمال أن نضطر للإقرار بأن المنطقة ما زالت متوترة وبأنه ثبت أن الحل ما زال بعيد المنال.

وإحراز تقدم جوهري بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ربما يكون أهم عمل غير منجز في قائمة أعمال مجلس الأمن اليوم، وهو صراع سيكون لحله آثار إيجابية بالتأكيد في مناطق كثيرة. وفي الأجل الطويل، فإن الوضع القائم ليس في مصلحة أحد. بل إنه يغذي التطرف ويقوي الشعور بالإحباط ويضعف الثقة في العمل الدبلوماسي.

ولذلك، فإننا نؤكد مجددا على دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها إدارة الولايات المتحدة من خلال المحادثات غير المباشرة ونأمل أن تؤدي إلى عقد مفاوضات

مباشرة. ولكن ينبغي ألا تساورنا أي أوهام: إذا لم يتحقق تقدم حقيقي في الأسابيع المقبلة، فإن من غير المحتمل أن تتحسن الحالة في الميدان بطريقة مستدامة. بل على العكس، فإن الدعم الهش الذي تحقق، على الجانبين، للدخول في مفاوضات غير مباشرة قد يتآكل على نحو خطير. وتقترب هذه العملية من مرحلة لا بد أن تسفر عن إحراز نتائج.

وعندما تستأنف المحادثات المباشرة، سيتعين على المجتمع الدولي مواصلة مشاركته في جميع مراحل العملية، وكما يبين التاريخ فإن إحراز تقدم يستلزم حوافز خارجية قوية. وفي هذا السياق، تؤكد البرازيل مجددا تأييدها لعقد مؤتمر دولي شامل بشأن الشرق الأوسط، حالما تصبح الظروف مناسبة. وقد يثبت أن من المفيد زيادة مشاركة أطراف فاعلة معنية من خارج المنطقة.

ويبقى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، هو الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي وللاستقرار الطويل الأجل للمنطقة بأسرها وللعالم.

وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، دعا مجلس الأمن إلى إجراء ''تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية'' (S/PRST/2010/9) في الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت ضد قافلة بحرية إنسانية متجهة إلى غزة.

وأحطنا علما على النحو الواجب بقرار إسرائيل إنشاء فريق تحقيق، يضم أجنبيين يحظيان بالاحترام كمراقبين. تلك خطوة ايجابية. لكن الفريق لا يفي بالمتطلبات التي حددها مجلس الأمن. ونحن نرى أن خطورة الحادث وحقيقتا أن الهجوم وقع في المياه الدولية وتعرضت له كيانات وأفراد من بلدان مختلفة، تقتضي إجراء التحقيقات تحت إشراف الأمم المتحدة. ولذلك نحث الأمين العام على مواصلة المشاورات بشأن وضع ترتيب يلبي متطلبات المجلس.

وبينت الخسائر المأساوية والإصابات بين المدنيين الناجمة من ذلك العمل مرة أخرى أن حصار غزة لا يمكن أن يستمر من الناحية السياسية. وسلم مجلس الأمن بذلك بوضوح في البيان الرئاسي الصادر في حزيران/يونيه الماضي. ولذلك نرحب بالقرار الإسرائيلي الخاص بتوسيع قائمة السلع المسموح بدخولها إلى غزة، بما في ذلك مواد البناء للمشاريع التي يرعاها المجتمع الدولي. وذلك موضع ترحيب بصورة خاصة، إذ أنه سيسرع إعادة الإعمار التي تأخرت طويلا في غزة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الرئيس لولا وقّع بالأمس على مشروع قرار أصبح قانونا تتبرع بمقتضاه البرازيل بمبلغ ٢٥ مليون ريال - حوالي ١٥ مليون دولار - للسلطة الفلسطينية، من حيث المبدأ من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، لإنشاء مشاريع لدعم إعادة إعمار وتنمية غزة.

وعلى الصعيد اللإيجابي أيضا قرار إسرائيل تحسين طاقة معبر كرم سالم وتمديد ساعات عمله.

لكن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية. لا بد أن تجد إسرائيل وسائل للتوفيق بين الشواغل الأمنية المشروعة وإعادة الحياة الطبيعية للقطاع. ويتحتم فتح المعابر بشكل فوري ومستدام. وهناك حاجة ملحة إلى استئناف الصادرات من غزة كوسيلة لإنعاش الاقتصاد الذي أصابه الحصار بالشلل. يجب ألا يظل سكان غزة مرغمين على العيش على المؤسسات الخيرية الدولية.

يمكن أن يهيئ حل دائم للأزمة في غزة منطقا جديدا للسلام ربما لا يعزز تلك القوى في فلسطين التي تفضل الاعتدال والمصالحة الوطنية فحسب، بل ربما يمهد الطريق

أيضا لتنشيط قوي لعملية السلام برمتها. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار الحصار ربما يفاقم الانقسامات الفلسطينية ويعوق قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل.

إن السياسات الإسرائيلية التي تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات وتغير بالقوة الوضع الديمغرافي للضفة الغربية والقدس الشرقية تجعل من الصعب استئناف المفاوضات. ونؤكد مجددا على ضرورة الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية. ومن جانبهم، لا بد أن يتجاوز الفلسطينيون انقساماتهم التي طال أمدها وأن يكبحوا المتطرفين، بما في ذلك في غزة، وأن يوقفوا تماما إطلاق الصواريخ على إسرائيل وأن يعززوا الحكم الديمقراطي. وفي هذا السياق، نرحب بجهود رئيس الوزراء سلام فياض لتنفيذ برنامجه لقيام الدولة الذي يستمر عامين وندعم هذه الجهود.

ولا بد أن نواصل تجنب العودة إلى النزاع بين لبنان وإسرائيل. ولذلك لا بد أن تنفذ جميع الأطراف بإخلاص التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما نناشد المجتمع الدولي مساعدة لبنان في بناء قدرة الدولة، ولا سيما قواته المسلحة، وتسهيل ممارسة الحكومة المركزية لسلطتها في جميع أنحاء البلد.

السيد أونانغا ندياي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكوا، على الإحاطة الإعلامية الواضحة التي قدمها لنا للتو. كما أود أن أشارك أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي الإعراب عن الشكر على المعلومات التي قدمها سفيرا فلسطين وإسرائيل.

يود وفدي أن يؤكد من جديد قلقه حيال عدم إحراز تقدم منذ آخر مناقشة لنا بشأن هذه المسألة (الجلسة ٦٣٤٠). ويبين هذا بحق مدى إلحاح حاجتنا إلى سد الفجوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فيما نقترب من انتهاء التجميد المفروض على بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة.

يود وفدي أن يرحب بالدينامية الجديدة الملهمة للمجتمع الدولي، ولا سيما المبادرات الأخيرة للولايات المتحدة ومصر والمغرب والمجموعة الرباعية والأمم المتحدة، بهدف تشجيع استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين وفقا لالتزاماتهما ولأحكام خريطة الطريق.

ولذلك أرحب بالاجتماع الإقليمي لأفريقيا الذي نظمته الأمم المتحدة في الرباط في ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن تعزيز الدعم الأفريقي لحل عادل ودائم لمسألة القدس. وجرى التأكيد من جديد في نهاية الاجتماع على أن الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يكمن في التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض بين الطرفين وأن الحل القائم على وجود الدولتين وحده، دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، هو الكفيل بتحقيق السلام في المنطقة.

وكما ذكر الأمين العام، ستبقى الحالة في الشرق الأوسط متوترة إذا لم نتوصل إلى تسوية شاملة تأخذ في الحسبان جميع جوانب المشكلة. ويعتقد وفدي أن من المهم إيجاد حلول للشواغل الأمنية الإسرائيلية وأيضا لمسألة مستوطنات الضفة الغربية وترسيم الحدود بين الدولتين وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) واتفاقية جنيف الرابعة ووضع القدس واحترام حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

كما سيتم التوصل إلى حل سياسي في الشرق الأوسط عن طريق تسوية الحالة الأمنية، على النحو الذي دعت إليه المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه. لكن الأمن لا بد من أن يكون واقعا لكلا الجانبين. وبالتالي، ففي حين يمثل الأمن بالنسبة لحكومة

إسرائيل مرادفا لنهاية الكفاح المسلح، فإنه يمثل بالنسبة للسلطة الفلسطينية احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، ترحب غابون بالجهود الأخيرة للحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تغيير سياستها تجاه غزة، ولا سيما عن طريق السماح بدخول سلع إضافية مثل مواد البناء، ومن ثم تمكين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من مواصلة تقديم المعونة إلى أهل غزة.

كما نرحب بالاستعراض الجاري الآن لخطة إدارة الضفة الغربية، ولا سيما الإجراءات التي تهدف إلى توفير فرص العمل وحرية تنقل السلع والأفراد. لكننا، نفضل رفعا كاملا للقيود، بما في ذلك عند المعابر الحدودية. كما ندعو إلى إفراج الجانبين عن السجناء السياسيين، بمن فيهم الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط.

وفيما يتعلق بالقدس الشرقية، يعرب وفدي عن أسفه لتدمير ممتلكات أسر فلسطينية في ١٣ تموز/يوليه في أحياء معينة. ونأسف لهذا الإجراء الأحادي الجانب والاستفزازي، الذي يمثل انتهاكا للقانون الدولي ويقوض الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات وتعزيز الثقة المتبادلة.

وعلاوة على ذلك، نبقى ملتزمين تماما بإيجاد حل عن طريق المفاوضات السلمية والبناءة التي تدمج الجوانب القانونية والدينية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالقدس الشرقية. ونعتقد أنه ينبغي للمفاوضات أن تسترشد بالحدود المشار إليها في قرارات العام ١٩٦٧ وباتفاقية جنيف الرابعة.

وكثيراً ما يقول عدة أعضاء من المجلس بحق إنه في حين يجب ألا نهمل أعراض المرض، ينبغي أن نركز على الأسباب الجذرية للمرض نفسه. لذلك، لا يزال بلدي مقتنعاً بأنه من الملحّ تكثيف المفاوضات ليس لإجراء اتصال مباشر فحسب، وإنما أيضاً للتوصل إلى سلام دائم، واسمحوا لي أن أذكّر بأنه سلام ينطوي على إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء. ونحث بالتالي الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتفادي أي إجراء وأي استفزاز من طرف واحد. وندعو مجدداً الشركاء الدوليين إلى تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف وفي جميع أنحاء المنطقة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وأشكر الممثلين الفلسطيني والإسرائيلي على ملاحظاتهما.

إن السلام في الشرق الأوسط أولوية عليا للمملكة المتحدة. وكل شهر لا نتوصل فيه إلى حل مستدام، تصبح الحالة في إسرائيل وفلسطين حافزاً على الاستياء والعنف والتطرف. لذلك، تقتضي مصلحة هذا المجلس، بما يتحمل من مسؤولية عن تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومصلحة باقي المجتمع الدولي، التشجيع على إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف، تفضي إلى سلام دائم.

وانتهاء مدة الوقف الاختياري لبناء المستوطنات الإسرائيلية، ودعم الجامعة العربية لإجراء محادثات عن قرب في أيلول/سبتمبر، يسلطان الضوء على الضرورة الملحة لإحراز تقدم صوب الحل القائم على دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. والحل الوحيد الطويل الأجل هو وجود إسرائيل آمنة ومعترف بها دولياً تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للبقاء، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وتحقيق تسوية عادلة للاجئين.

وما زلنا ندعم بقوة جهود الولايات المتحدة لإجراء محادثات عن قرب. ويتحتم أن تركز المفاوضات على حل مسائل المركز النهائي. ونشجع الأطراف على التحرك صوب إجراء مفاوضات مباشرة في أسرع وقت ممكن. ويجب على

كلا الجانبين أن يتجنبا الأعمال التي تقوض عملية السلام. فبالنسبة إلى إسرائيل، هذا يعني تمديد فترة الوقف الاختياري لبناء المستوطنات إلى أجل غير مسمى، وكفالة أن ينطبق أيضاً على القدس الشرقية المحتلة. وإصدار تراخيص مؤخراً لبناء ٣٢ وحدة سكنية جديدة في بيزغات زئيف، وهدم ثلاثة منازل في القدس الشرقية، هما بالتحديد عملان استفزازيان يجب تفاديهما. ونواصل الدعوة إلى وقف كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب وقفها.

ويجب على الفلسطينيين والدول العربية، من جانبهم، ألا يتخلوا عن المسؤولية إزاء اغتنام الفرصة التي توفرها حكومة الولايات المتحدة في جهودها. ويجب أن تكون القيادة الفلسطينية مستعدة لاتخاذ قرارات جريئة لمصلحة شعبها، ويجب أن تحظى بالدعم الذي تحتاجه من الدول العربية بغية أن تتوصل المفاوضات إلى نتائج مستدامة. ويجب أن يتحقق وقف كامل للهجمات بالصواريخ على جنوب إسرائيل، وينبغي لحماس وللجماعات المسلحة الأخرى أن تنبذ العنف نهائياً. ومثلما قال السيد باسكو، من المحزن بشكل خاص الهجمات التي شنتها حماس على مخيمات الأطفال الصيفية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وبالانتقال إلى حادثة أسطول غزة في ٣١ أيار/مايو، أؤكد مجدداً أسفنا العميق حيال الأرواح التي فقدت. إن المساءلة هامة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام تحقيقاً لذلك الهدف. وينبغي للجنة الإسرائيلية المستقلة العامة أن تعمل بسرعة، وشفافية، وقوة، وأن تحصل على جميع الأدلة المتوفرة. وسوف نكون قادرين بشكل أفضل على استخلاص مزيد من الاستنتاجات حالما يصبح سير التحقيق أكثر وضوحاً.

إن هذه الحادثة والتهديد الناجم عن أساطيل أخرى يسلطان الضوء على ما نعرفه جميعاً: أن الحالة في غزة لا يمكن تحملها. لقد طالبنا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية، إسرائيل بأن تخفف من القيود التي تفرضها وأن تعمل على تطبيع الحالة الاقتصادية. وقرار إسرائيل الأخير بالانتقال من القائمة التي تتضمن ١٢٠ سلعة مسموحاً بها إلى قائمة تتضمن أشياء محددة ممنوعة، تطور يلقى الترحيب. فهو يدل على إمكانية تخفيف الضغط على أبناء غزة العاديين بدون تعريض أمن الإسرائيليين العاديين للخطر. ولكن نحتاج إلى رؤية ذلك وقد تمت ترجمته إلى تغيير حقيقي على الأرض. وهذا يعني بناء القدرة على المعابر، وتنفيذ مشاريع حيوية لإعادة الإعمار، وكفالة أن يكون باستطاعة أبناء غزة تصدير واستيراد السلع. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم ذلك.

ونحن لا نزال ندعو إلى إطلاق سراح جلعاد شاليط فوراً، فهو ما فتئ رهينة في غزة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن غير المقبول أن يظل محتجزاً لدى حماس أربع سنوات، في انتهاك لأبلغ حقوق الإنسان الأساسية.

إن التوصل إلى حل للصراع العربي – الإسرائيلي من مصلحتنا جميعاً. ونحن نريد أن ينمو جيل الفلسطينيين الجديد في جو من الأمل، وليس في جو من اليأس، وأن يؤمن بتسوية سلمية مع إسرائيل، بدون أن يعيش في حالة من الفقر ويتعرض لتجنيد الإرهابيين له. نريد الجيل المقبل من الإسرائيليين أن يعيش بعيداً عن الخوف من الصواريخ، وأن يتمكن من التمتع بعلاقات سلمية مع جيرانه العرب. والمجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن المساعدة في تحقيق هذا الهدف.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أنضم إلى الآخرين في شكر وكيل الأمين العام، لين باسكو، على عرضه هذا الصباح لآخر التطورات

في الشرق الأوسط. ونشكر أيضاً الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهما هنا اليوم وإسهاماتهما في مناقشتنا.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق من مناقشتنا اليوم.

إننا نقترب من نهاية الأشهر العشرة للوقف الاختياري الجزئي الذي التزمته الحكومة الإسرائيلية بشأن المستوطنات. ويقترب أيضاً بسرعة موعد الأشهر الأربعة النهائي للمحادثات عن قرب التي ترغب الجامعة العربية في تقييم النتائج بعدها. لذلك، إن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة لإحراز تقدم في جهود السلام في الشرق الأوسط. ويجب على هذه الجهود أن ترسي الأساس لعملية تفاوضية مستدامة؛ وإلا فستزيد من طول قائمة الفرص الضائعة، وتخدم أعداء السلام. وأعضاء المجموعة الرباعية ملتزمون التزاماً كاملاً بمساعدة الأطراف على العودة إلى مائدة المفاوضات. ونقدر الجهود الاستثنائية التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيناتور ميتشل، بغية تحديد أرضية مشتركة لبدء عملية تنفيذ الحل القائم على دولتين.

وتناشد النمسا كلا الطرفين أن يحترما الالتزامات التي اتفقا عليها في إطار خارطة الطريق، وأن يمتنعا عن أي سياسات قد تقوض روح التفاوض بنية حسنة. وأنشطة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهدم المنازل، ومواصلة بناء جدار الفصل على أرض فلسطينية أمور لا تزال تشكل عقبات رئيسية أمام السلام. وفي هذا السياق، نود على غرار الآخرين أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء هدم المنازل مؤخراً في الأماكن المجاورة للقدس الشرقية، فضلاً عن القرارات المتعلقة بمواصلة بناء المستوطنات من جديد.

والثقة بعملية السلام تعتمد على تغييرات مرئية وملموسة على الأرض. وما فتئت النمسا تعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات العشوائية التي تُشن من غزة. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لهذه الهجمات. وفي الوقت نفسه، لا نزال نعتقد أن الشواغل الأمنية لا يمكنها أن تبرر الحصار المفروض على غزة. فهذا الحصار غير مقبول، ولا يمكن أن يدوم، وهو عديم الفائدة. لذلك، نرحب باستعداد إسرائيل لمراجعة سياساتها المتعلقة بالواردات إلى قطاع غزة. ونحن على اقتناع بأنه من الممكن لإعادة الإعمار، وتوفير فرص وظيفية جديدة، وزيادة حرية الحركة أن تسهم في حدوث تغيير إيجابي للمواقف، وتعكس مسار المنحى المقلق الراهن لعدم تحقيق التنمية، حسبما يؤكده خبراء الأمم المتحدة.

ونرحب بقرار إسرائيل بالسماح، كخطوة أولى، باستيراد مواد البناء للمشاريع التي تشرف عليها الأمم المتحدة. فهذه التدابير تذهب في الاتجاه الصحيح. لكنها تبقى، في الوقت نفسه، أقلّ من التغيُّر الأساسي للسياسة المؤدية إلى حل دائم للحالة في غزة، الذي دعا إليه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في استنتاجات آخر مجلس لهم.

إننا نشجع إسرائيل بقوة على السماح بإعادة التعمير على نطاق واسع، وتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف كامل للأنشطة الإنتاجية، والسماح بتصدير المنتجات الزراعية والبضائع الصناعية حالما يمكن إعادة مزاولة الإنتاج، والأهم من ذلك، منح حرية التنقل للسكان المدنيين الذين يعيشون في قطاع غزة.

والنمسا مستاءة بشدة من الاعتداءات الأخيرة على منظمات غير حكومية ومنظمات دولية في غزة، بما يشمل، كما ذكر آخرون، تخريب منشأة ألعاب صيفية لأطفال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى. وحماس، بصفتها سلطة الأمر الواقع في غزة، تتحمل مسؤولية ضمان سلامة وعدم إعاقة عمليات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وعلى صعيد متابعة البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ في ١ حزيران/يونيه، بشأن العمليات العسكرية ضد أسطول غزة (S/PRST/2010/9)، نودّ أن نؤكد مجدداً أهمية إجراء تحقيق فوري ونزيه وذي مصداقية وشفاف ويتوافق مع المعايير الدولية، بغية توضيح جميع الحقائق. ولهذا، فإننا ندعم جميع الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام، وندعو إسرائيل إلى التجاوب مع اقتراحه إجراء تحقيق دولي.

وترحب النمسا بالتوجه المستمر نحو المزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية، وبخاصة أن ذلك لا يبدو نتيجة العون الأجنبي وحده، بل هو أيضاً نتيجة تحسين الأمن العام، وعدد من الجهود الإصلاحية المبذولة من السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن قرار الشهر الماضي بتأجيل الانتخابات البلدية كان انتكاسة مؤلمة في جهود السلطة الفلسطينية لبناء المؤسسات لدولة مستقبلية. ونحن نحث الممثلين السياسيين الفلسطينيين على مواصلة جهود المصالحة بجدية، والاتفاق على قاعدة سياسية تستند إلى مبادئ المجموعة الرباعية، والسعي إلى السلام، والديمقراطية وسيادة القانون. فالانقسام القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة يُعرِّض للخطر آفاق التنفيذ الناجح للحل القائم على وجود الدولتين.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن نقدِّر تقديراً كاملاً ونشجع جهود الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة في الميدان.

إننا حالياً في منتصف الطريق فيما يتعلق بالفترة المتوقعة للمحادثات غير المباشرة قبل الانتقال إلى المفاوضات المباشرة المنتظَرة. ونحن ندعم دعماً كاملاً هذه العملية وجهود الولايات المتحدة. لكننا بالكاد نشهد أية إنجازات، لأن الجانب الإسرائيلي تمسّك بنهجه القائم. ففي الأسابيع الأخيرة، واصلت إسرائيل بناء المستوطنات بنشاط، وأعلنت عن مشاريع مستقبلية شاملة في الأراضي المحتلة. وتُظهر الأدلة أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي قد ازداد فعلياً منذ أعلنت إسرائيل وقفها الاختياري للبناء.

كما واصلت إسرائيل تنفيذ سياساتها بشأن هدم بيوت الفلسطينيين وإخلائها. ففي الأسبوع الماضي، دمّر الإسرائيليون ما لا يقل عن ستة مبان فلسطينية في القدس الشرقية. كما تستعد البلدية الإسرائيلية في القدس لهدم ما مجموعه ١٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، بدءاً من الشهر المقبل. ولم توقف إسرائيل حتى سياستها في انتزاع الحقوق السكنية للفلسطينيين المقيمين في القدس. وكان من بين الضحايا أربعة أعضاء منتخَبين في المجلس التشريعي الفلسطيني.

وهذه السياسات لا تنسجم مطلقاً مع مفهوم السلام الدائم، ولا تُسهم البتة في بناء الثقة بين الأطراف: إنها ببساطة تُعيق عملية السلام. وينبغي أن يكون قد بات واضحاً الآن أن إسرائيل لن تكسب شيئاً من مواصلة هذه السياسات. فتقويض جهود السلام، ومحاولة الإساءة إلى نتائج المفاوضات لن يؤدي إلاّ إلى الإضرار بمصالحها، وموقعها في المجتمع الدولي وتطلعاتها إلى المستقبل. وسياسات إسرائيل الهادفة بشكل خاص إلى تغيير وضع القدس ونسيجها الاجتماعي مستنكرة، ولها عواقب بعيدة المدى.

لقد أجرت إسرائيل بعض التحسينات المتعلقة بالسلع والمواد المسموح بدخولها إلى غزة. لكن هذا لم يغير حقيقة كون الحصار المفروض على غزة لا يزال قائماً. فالحصار مستمر. وكذلك معاناة الشعب الفلسطيني في غزة،

إذ لا يُسمح لهم بالمشاركة في النشاط الاقتصادي العادي، وتصدير منتجاتهم، واستيراد المواد الضرورية والتنقل بحرّية. وثمانون في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع نسبة بطالة تبلغ ٣٤ في المائة.

ونحن نرحب بالوعي الدولي المتزايد وحساسيته حيال معاناة الفلسطينيين في غزة. فالحصار المفروض على غزة وسيلة للعقاب الجماعي. إنه غير مقبول وغير أخلاقي، وهو يُسمم المنطقة. ولن تنتهي مأساة الفلسطينيين في غزة إلا برفع الحصار بشكل كامل، كما نص القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

في ٣١ أيار/مايو هاجمت القوات العسكرية الإسرائيلية قافلة إغاثة إنسانية مدنية في المياه الدولية، فقتلت تسعة مدنيين. ووفقا للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9)، الذي دعا إلى إجراء تحقيق فوري نزيه وموثوق وشفاف وفق المعايير الدولية، اقترح الأمين العام رسميا إنشاء فريق دولي للتحقيق. ونحن قبلنا اقتراح الأمين العام، وما زلنا ندعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى إنشاء فريق للتحقيق. ونأمل أن ينجح في إنشاء فريق مستقل ونزيه، قريبا حسبما يتوقع.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

أود أن أتناول أربع نقاط، بدءا بموضوع غزة، التي ظلت تحتل العناوين الرئيسية للأنباء بسبب حادثة الأسطول. لقد أدانت فرنسا استخدام القوة غير المتناسب. ونود أن نرى التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي الصادر في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (S/PRST/2010/9)، الذي دعا فيه مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق فوري نزيه وموثوق وشفاف وفق المعايير الدولية. ونأمل أن تمكن جهود الأطراف المعنية، خاصة تركيا، ودولة إسرائيل، والأمين العام، من تحقيق هذا الهدف.

وعلاوة على ذلك، قد أبرزت حادثة الأسطول ما ظللنا نقوله منذ زمن في هذا المحفل، وهو أن إغلاق قطاع غزة ليس أمرا غير مقبول فحسب، بل هو ذو نتائج عكسية. ونحن نرحب بقرار الحكومات المسؤولة عن هذه السياسة للنظر فيها. ونرحب خصوصا بإعلان حكومة إسرائيل عن تدابير لتخفيف القيود، ونأمل أن ينفذ بالكامل. ونعتقد أن الوقت قد حان إلى المضي أبعد من ذلك، بهدف تحسين حياة السكان المدنيين وجعل الإنعاش الاقتصادي ممكنا في غزة. وفي ذهني على وجه التحديد تدابير مثل زيادة قدرة المعابر، واستئناف التصدير وتحرير الشروط التي تحكم حركة الأشخاص إلى داخل قطاع غزة وخارجه.

إن الاتحاد الأوروبي يتابع الحالة على نحو وثيق جدا، كما يظهر في زيارة الممثل السامي أشتون في بداية هذا الأسبوع. وأعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أيضا عن استعدادهم لقيام الاتحاد للإسهام في إنشاء آلية تمكن من التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وألاحظ أيضا الحاجة إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف، لا سيما الهجمات الصاروخية على جنوب إسرائيل. وندعو أيضا إلى العمل على إطلاق سراح جلعاد شاليط فورا ومن دون شروط، وهي مسألة يتابعها بلدي بصورة وثيقة للغاية.

أما حادث السفينة، فقد أظهر أيضا الحاجة إلى إعادة دمج قطاع غزة في عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تركز إحدى أولوياتنا العليا على تشجيع جهود الوساطة الحالية من أجل تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

أما نقطتي الثانية، فيجب ألا يحيد بصرنا عن حقيقة مؤداها أن العقبة الرئيسية لا تزال تتمثل في الاستئناف

الفوري لعملية السلام. وما من بديل عن استئناف المفاوضات نحو إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وهذا هو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي كما سيبينه الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد عند الإدلاء ببيانه الذي تؤيده فرنسا.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يلتزم بمساعدة المفاوضات وبضمان معايير للاتفاق النهائي الذي سيمكِّن الأطراف من إعادة الانخراط في الحوار. ونعمل أيضا بصورة وثيقة جدا مع الولايات المتحدة والسلطات المصرية لتحديد إطار دولي يمكِّن من استئناف المفاوضات.

أما نقطتي الثالثة فهي ضرورة إحداث تغيرات على أرض الواقع لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات. ولا تزال الحالة في القدس تبعث على القلق. لذلك، نشجب أعمال الهدم الأخيرة للمنازل في الأحياء العربية من المدينة. والأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية شأنها شأن هدم بيوت الفلسطينيين غير مقبولة واستفزازية. ولا يمكن إحلال السلام باستبعاد القدس التي كما قال رئيس جمهورية فرنسا في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إن من المرجح أن تصبح عاصمة الدولتين.

إن وجود المستوطنات في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام أي حل. وقرار الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن وقف مؤقت لمدة ١٠ شهور بشأن بناء مستوطنات جديدة ولتصاريح البناء في الضفة الغربية كان خطوة في الاتجاه السليم ينبغي تنفيذها بالكامل. ولا يمكن إحلال سلام من دون الوقف الكامل للبناء غير الشرعي للمستوطنات. وكما لاحظ الرئيس الفرنسي فإن المستوطنات تعقِّد إقامة دولة فلسطينية ومن ثم، لا تسهم في أمن إسرائيل؛ بل على النقيض من ذلك، تزيد من المخاطر.

إن تنفيذ السلطات الإسرائيلية لتدابير بناء الثقة على أرض الواقع من المرجح أن يعزز من استئناف المحادثات المباشرة بسرعة، ونأمل جميعا أن نراها تتحقق. فعلى سبيل المثال، ينبغي إطلاق سراح السجناء وتوسيع نطاق منطقتي ألف و باء والاستمرار في رفع القيود على إمكانية العبور والتنقل في الضفة الغربية. ولا بد للسلطة الفلسطينية من مواصلة جهودها لتعزيز القطاع الأمني وتوطيد دعائم سيادة القانون. ويجب أن يظل الكفاح الشديد ضد الإرهاب أولوية.

أما نقطتي الرابعة والأخيرة، فهي أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا للسلطة الفلسطينية وللرئيس عباس في ترسيخ مؤسسات الدولة الفلسطينية في المستقبل. وثمة تحدٍ أيضا لإسرائيل، ألا وهو المساعدة في تلك العملية على نحو أكثر حزما، ولا سيما في الضفة الغربية. وقد صدرت إيماءات على أرض الواقع غير أنها ليست كافية. ويجب أن يكون بوسع الفلسطينيين أن يروا أن التطورات على أرض الواقع سوف تفضي إلى إنهاء الاحتلال، وخاصة من حيث حرية العبور والتنقل.

في ذلك الصدد، نكرر دعمنا لخطة رئيس الوزراء الفلسطيني فياض، وفقا لمؤتمر باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لإنشاء دولة فلسطينية في إطار زمني محدد. وللإبقاء على زخم الدعم الدولي الذي ولده المؤتمر، قام وزير خارجية فرنسا، برنارد كوشنير، في ١ تموز/يوليه بعقد اجتماع متابعة آخر مع الرئيسين المشاركين للمؤتمر بحضور رئيس الوزراء فياض ووزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط.

أكرر بأن غايتنا الرئيسية استئناف المفاوضات بسرعة، ليس بشأن القضايا التي تهم الإسرائيليين

والفلسطينيين فحسب، بل أيضا بشأن قضايا أخرى، أي الجوانب الإقليمية لعملية السلام. ومن هنا فإننا نعمل على تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المحادثات بين إسرائيل وسوريا. ونواصل أيضا جهودنا في لبنان، ونناشد الأطراف العمل على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يكفل إحلال السلام بين البلدين. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا الدور الحيوي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولا بد من تمكين القوة من الاضطلاع بولايتها بتعاون الأطراف تعاونا كاملا.

إن للمجتمع الدولي ومجلس الأمن دورا رئيسيا عليهما القيام به لأن الحالة في الشرق الأوسط مبعث قلق لنا جميعا. وفرنسا، مستعدة للقيام بدورها الكامل في ذلك المجهود. وتحقيقا لتلك الغاية، دعا الرئيس الفرنسي إلى عقد قمة سلام تنظم بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لدعم جهود الولايات المتحدة والمساعدة في استئناف المحادثات بين الطرفين.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة. كذلك أشكر المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل على بيانيهما.

مما يبعث على قلق بلدي أن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال هشة ومتوترة. ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، لم يتحقق أي تقدم ملموس. ومهما يكن من أمر، نشيد بجهود حكومة الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية.

نشجع إسرائيل وفلسطين على اتخاذ خطوات عملية للبدء بالمفاوضات المباشرة. إن القيام بذلك، سوف يفضي إلى سلام شامل ودائم يستند على رؤية لدولتين ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي نهاية المطاف، سيتحقق السلام الدائم في الشرق الأوسط من خلال الجهود والاتفاق بين الطرفين.

نشيد بمواصلة جهود الفلسطينيين للوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق، ولا سيما في الجانب الأمني منها، وبناء الدولة والتنمية الاقتصادية. غير أننا نشعر بالقلق حيال الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، ونناشد الفلسطينيين التغلب على خلافاتهم وتوحيد صفوفهم.

إن مواصلة إسرائيل للنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، مسألة تبعث على القلق الشديد. ونحض إسرائيل على تجميد كل نشاطها الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي. ويساورنا القلق أيضا حيال الحوادث الأخيرة التي تم في ظلها إصدار المزيد من أوامر الهدم في القدس الشرقية.

أما فيما يتعلق بغزة، فيساورنا القلق حيال الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الحصار. ونرحب بالجهود الأخيرة التي قامت بها إسرائيل للتخفيف من حدة الحصار، الأمر الذي يسَّر تنفيذ عدد من مشاريع الأمم المتحدة ومكن من إدخال المزيد من السلع إلى قطاع غزة. غير أن هذا ليس كافيا. ونحض إسرائيل على فتح الحدود كاملة ورفع الحصار.

أما فيما يتعلق بحادث السفينة، نحن نؤيد القيام بتحقيق نزيه وذي مصداقية وشفاف يتماشى مع المعايير الدولية كما دعا إليه البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9).

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعرب المجلس عن قلقه حيال انتهاكات وقف إطلاق النار وتدهور الحالة في غزة. ويقلقنا استمرار الانتهاكات إلى هذا اليوم. إننا من جديد ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالحد الأقصى من ضبط النفس وتفادي المزيد من التصعيد. كما نطالب بالتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن الهجمات التي تعرّض لها المعسكر الصيفي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في غزة الشهر الماضي، وأشعل حريقا في مرافق الترفيه، أمر يؤسف له. ويسرنا أن نعلم أن الأونروا ستعيد بناء المعسكر لتتمكن من مواصلة برامجها الصيفية لما تكتسيه من أهمية للرفاه البدني والنفسي لمواطني غزة.

في لبنان، نحيي حكومة الوحدة الوطنية لجهودها في تحقيق توافق وطني عريض وما نتج عن ذلك من استقرار داخلي. إن الانتهاكات المتواصلة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من قبيل انتهاك المجال الجوي اللبناني والخروقات البرية للخط الأزرق وعدم إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة، أمور تدعو لقلق بالغ. ينبغي احترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته ونحن ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. كذلك استمعت باهتمام بالغ لبياني المراقب عن فلسطين وممثلة إسرائيل.

لا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط بالغة التعقيد والاضطراب. إن الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي هي إنهاء التوتر والمجابهة في وقت مبكر وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. وكعهدها دائما، فإن الصين تؤمن بأن المفاوضات السياسية هي السبيل الأوحد لإيجاد تسوية لقضية الشرق الأوسط. إننا نؤيد المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل حتى يتمكنا من العيش بسلام جنبا إلى جنب بوصفهما دولتين.

نرحب بإطلاق المحادثات غير المباشرة بين فلسطين وإسرائيل ونحث الطرفين على تقوية إيمانهما بالمفاوضات السلمية وحسم المسائل المتعلقة بالأمن والحدود والمستوطنات واللاجئين ووضع القدس بطريقة شاملة وعادلة ومستدامة. وينبغي على المجتمع الدولي في هذه المرحلة بذل مزيد من الجهود لإيجاد زخم جديد للمفاوضات بهدف تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

ينبغي على الأطراف المعنية إظهار الإرادة السياسية، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتقديم تنازلات شجاعة، والكف عن أي عمل من شأنه أن يضر بالثقة المتبادلة ويعيق المفاوضات أو يستبق نتائجها. إننا نعارض القرار الإسرائيلي الأخير بالسماح ببناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية وهدم مباني الفلسطينيين. إن تلك التدابير لم تعقِّد الوضع القائم فحسب ولكنها أيضا ستضر بعملية المفاوضات. إننا نناشد إسرائيل أن توقف تماما جميع عمليات الاستيطان وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية.

لا تزال الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قاتمة، وبخاصة في قطاع غزة. لقد تسبب الحصار الإسرائيلي في معاناة كبيرة لأكثر من مليون شخص من سكان غزة الذين اُنتهكت حقوقهم في الحياة والتنمية بشكل صارخ. هذا الوضع غير مقبول ولا يمكن استمراره. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى متابعة تلك التطورات عن كثب وتوفير قدر أكبر من المساعدة لشعب غزة.

نرحب بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لتخفيف القيود على دخول بعض المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية إلى غزة، ونطالب إسرائيل برفع الحصار تماما عن غزة والسماح لسكان غزة باستئناف حياتهم الطبيعية الكريمة ووسائل معيشتهم ومعاودة السير في طريق التنمية.

كان الهجوم الإسرائيلي في ٣١ أيار/مايو على الأسطول الناقل للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة أمرا يدعو إلى الأسف. ينبغي ألا تتكرر مثل تلك الحوادث. إننا

نؤيد إجراء تحقيق يتسم بالإنصاف والحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ، التي أقرها البيان الرئاسي الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9).

درجت الصين على تأييد فلسطين في قضيتها العادلة لإنشاء دولة مستقلة. إننا نأمل أن تعمل جميع الأطراف الفلسطينية سويا لتحقيق مصلحتها الوطنية الطويلة الأجل وأن تبقى متحدة في جهودها لإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان مستقبل زاهر للسلام والتنمية المستدامة. وتؤيد الصين التبكير بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عن طريق الحل القائم على وجود دولتين وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق بحيث يتسنى لفلسطين وإسرائيل العيش جنبا إلى جنب في سلام بوصفهما دولتين. وسنواصل مضاعفة جهودنا، إلى جانب المجتمع الدولي، لبلوغ تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود بدوري أن أشكر السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية الضافية التي قدمها بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. من الواضح أن جميع الأطراف قد استوعبت دروسا هامة في الأسابيع التي أعقبت حوادث ٣١ أيار/مايو. وعلى الرغم من العواقب الوخيمة لذلك الحادث المؤسف فإننا نرحب بالقرار الإسرائيلي القاضي بتخفيف القيود على البضائع الواردة برا إلى قطاع غزة. ومع إشادتنا بتلك الخطوة، فإننا نؤمن بالضرورة الحتمية للرفع الكامل وغير المشروط للحظر بغية وضع حد للأزمة الإنسانية الناجمة عن الحصار على غزة. إن الحصار هو حقا عقوبة جماعية تفرض على سكان غزة الأبرياء، ونحن نأمل أن تحترم إسرائيل التزاماها بموجب القانون الإنساني الدولي.

نشيد بالدور الإيجابي الذي قامت به السلطات المصرية لمنع وقوع مجابهة أخرى وذلك بسماحها لباخرة تحمل مساعدات بأن ترسو في ميناء العريش، وبنقل البضائع من هناك بالشاحنات إلى غزة عن طريق معبر رفح. إننا نحث جميع الأطراف على التحلي بمثل تلك الحكمة والتبصر في التعاطي مع الحالات المماثلة في المستقبل، تفاديا لاستخدام القوة.

ننوه بقرار إسرائيل تشكيل لجنة تحقيق بقيادة السيد جاكوب توركيل، قاضي المحكمة العليا المتقاعد، للتحقيق في حادث الأسطول. ينبغي على الفريق أن يلتزم، عند أداء مهمته، بالمعايير الدولية للاستقلال والشفافية كما حددها البيان الرئاسي الصادر في ١ حزيران/يونيه (S/PRST/2010/9)، كما ينبغي على نتائج التحقيق أن تجيء أهلا للمصداقية والشرعية. وفي الواقع، فقد يكون من المفيد أن تفكر إسرائيل في العرض الذي قدمه الأمين العام عن نية مخلصة لتيسير تحقيق محايد ومستقل بشأن حادث الأسطول.

ولئن كانت الأشهر القليلة الماضية عصيبة في المنطقة، فإن الأشهر القليلة القادمة قد تكون أشق بكثير. ولا شك أن تدمير المنازل الفلسطينية الأسبوع الماضي والتصديق على بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية سيؤجج المشاعر ويثير ردود فعل. لذا نجدد نداءنا إلى إسرائيل بالكف عن أية أعمال استفزازية متعمدة. ومن نفس المنطلق، ندعو الفلسطينيين إلى التحلي بضبط النفس وتجنب الخطاب التحريضي وأعمال العنف. إن الثقة المتبادلة هي ما يعوز الطرفين للانتقال إلى المفاوضات المباشرة على قاعدة مكتسبات الجولات الأخيرة للمحادثات غير المباشرة. إن الزمن يفلت من بين أيدينا بسرعة والأمل في تحقيق الحل

القائم على وجود دولتين في ظرف ٢٤ شهرا كما تصورته المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في بيانها الصادر في موسكو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ قد بدأ يتلاشى تدريجيا.

من أجل استعادة الزخم، ندعو جميع المتحاورين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، إلى ألا يلين عزمهم على تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود المبعوث إلى الشرق الأوسط، السناتور جورج ميتشل، لعقد المزيد من المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أننا نرحب بزيارة كاثرين أشتون إلى المنطقة، التي قامت بها في إطار جهود تسهيل توزيع المعونة الإنسانية في غزة.

إن استمرار احتجاز جلعاد شليط، بدون إمكانية لوصول زوار إليه، لا يحقق أي غرض مفيد لعملية السلام. بل على العكس من ذلك، يؤدي إلى عدم الثقة وتأجيج العداء. وإطلاق سراحه بدون شروط سيساعد على تهيئة بيئة مؤاتية للسلام. وفي واقع الأمر، فإن تبادل الأسرى بين السلطات الإسرائيلية والسلطات الفلسطينية سوف يحقق تقدما كبيرا نحو تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة التي تمس الحاجة إليها.

ويتعين على طرفي هذا النزاع، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إظهار التزامهما الكامل بالسلام. ويجب عليهما إزالة جميع العقبات من طريق المفاوضات المباشرة لتسوية مسائل الوضع النهائي المعلقة.

وينبغي للمجلس، من جانبه، أن يواصل أداء دوره الداعم في عملية السلام، وتعزيز الأمن والاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن جانبنا، فإننا سنظل ملتزمين التزاما راسخا بهدف أن نرى وجود إسرائيل دولة آمنة تعيش جنبا إلى جنب بسلام ووئام وأمن مع دولة فلسطين المستقلة في حدود معترف بها. ومع أن السلام في الشرق الأوسط قابل للتحقيق، فإنه ينبغي أن يستند إلى الإرادة السياسية والالتزام الدائمين. إن الشرق الأوسط بحاجة إلى السلام، وهذا ما يحتاج إليه سائر العالم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بما في ذلك المجموعة العربية، التي تتشرف مصر برئاستها لهذا الشهر.

وأود أن أستهل بياني بالإعراب عن التقدير لعقد هذه المناقشة لتناول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وهي تجري في وقت يتواصل بذل الجهود لدعم ودفع عجلة استئناف مفاوضات عملية السلام والتغلب على عدم إحراز التقدم، وفي بعض الجوانب، الحالة المتدهورة والتوتر المتزايد الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والكثير من الانتهاكات التي تواصل ارتكابها الدولة القائمة بالاحتلال. وهذا يشمل أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، واستمرار فرضها للحصار على غزة.

وعلى الرغم من جميع الجهود الجادة لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة نحو بلوغ الأهداف المعروفة جيدا والمدعومة دوليا لعملية السلام، فإن السلام الدائم والتسوية العادلة لقضية فلسطين ما زالا بعيدين عن المنال، بينما تستمر إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في تنفيذ سياسات وممارسات غير قانونية ومتناقضة تماما مع النتيجة المستندة إلى أي حل قائم على وجود دولتين وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧.

وفي ضوء الحالة المستمرة، تكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على دعوتها للمجتمع الدولي إلى أن يكون حازما في مطالبة إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بأن تلتزم بالتعهدات القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تحترم القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة وتمتثل لالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

ويجب أن توقف إسرائيل جميع انتهاكاتها وتدابيرها غير القانونية، بما في ذلك سياسات العقاب الجماعي واستعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه ضرورة حتمية لتهيئة البيئة المؤاتية لإطلاق المفاوضات المباشرة بشأن جميع المسائل الأساسية، التي يجب أن تجري في إطار زمني محدد وبحسن نية، وفقا للمبادئ والمرجعية المتفق عليها لعملية السلام، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ومع أن السلطة الفلسطينية قد أكدت مرارا وتكرارا عزمها، بدعم عربي، على متابعة طريق السلام والأمن وبناء الدولة، فإن إسرائيل مستمرة في عدم الامتثال لتعهداتها وفي عرقلتها الصارخة لجهود استئناف المفاوضات المباشرة، وذلك من خلال سلسلة من التدابير التي لا تؤدي إلى شيء سوى زيادة تدهور الحالة. ويشمل ذلك الهجوم العسكري على القافلة المدنية البحرية، التي حملت المساعدات الإنسانية إلى غزة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للحصار الإسرائيلي.

وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد إدانتها لقيام إسرائيل باستخدام القوة ضد قافلة بحرية مدنية وتدعو الأمين العام إلى الشروع في تحقيق كامل ومحايد وشفاف ومستقل وموثوق به، كما طالب مجلس الأمن بذلك. وعلاوة على ذلك، تدعم الحركة دعما كاملا مطلب مجلس حقوق الإنسان، من خلال قراره ١٤/١، بإجراء تحقيق مسؤول ومستقل بالكامل في هذه المسألة.

وتؤمن حركة عدم الانحياز بضرورة إقامة العدالة وبأنه يجب إنهاء الحالة القائمة في قطاع غزة، التي لا يمكن قبولها واستدامتها. إن الأزمة في غزة، التي لم تجد حلا لها حتى الآن، ما زالت تترك آثارا سلبية على جهود دفع عجلة السلام وتجلب المعاناة القاسية للسكان المدنيين الفلسطينيين هناك. إننا نكرر التأكيد، في هذا الصدد، على أن القانون الإنساني الدولي، ولا سيما معاهدة جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يجب أن تطبق وتحترم من جانب إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل برفع حصارها فورا، امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٨ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد.

إننا ما زلنا نؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يؤدي دوره المشروع والملزم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التدابير غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتعبر حركة عدم الانحياز عن قلقها البالغ حيال الأضرار الفادحة التي تسببها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والجدار العازل وشبكة المئات من الحواجز التي تواصل الدولة القائمة بالاحتلال فرضها، وهي تقوض تواصل وسلامة ومقومات بقاء ووحدة الأراضي الفلسطينية، وتعزل القدس الشرقية وتهدد بشكل خطير الإمكانيات المادية لتحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين.

ويجب على المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة أن يتخذ إجراءات واضحة تكفل الوقف السريع للانتهاكات

واستبدالها بجهود ملموسة من أجل السلام، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والميثاق.

وبالانتقال إلى لبنان، فإن حركة عدم الانحياز ما زال يساورها القلق البالغ حيال انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة لبنان، خارقة بذلك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما لوضع حد لهشاشة الوضع الحالي وتجنب تجدد أعمال العنف.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلاً عن التدابير الإسرائيلية لفرض قوانينها وإدارتها هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وبلا مفعول قانوني لها. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تمتثل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وغني عن القول إن النتائج المترتبة على التدابير الإسرائيلية القائمة، إذا لم يتم وقفها ومعالجتها، ستفضي إلى المزيد من انعدام استقرار الحالة في المنطقة مما يتسبب في عواقب بعيدة الأثر. وإحراز تقدم ملموس في العملية السياسية مسألة حيوية ومن شأنه أن يسهم في إيجاد دينامية إيجابية. وهذا يتطلب من إسرائيل أن تضع حدا بشكل فوري وكامل لسياستها وتدابيرها غير المشروعة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس وحولها، وأن تلتزم بصورة نهائية بمرجعيات عملية السلام وأن تفي بتعهداتها والتزاماتها القانونية في هذا الصدد. وعلى المجتمع الدولي أن يأخذ زمام المبادرة بالتأكيد على معايير واضحة للعملية التفاوضية بشأن جميع المسائل الرئيسية وبمساعدة الطرفين على التوصل إلى حلول على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومرجعيات مدريد والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين.

وختاما، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دعوتها مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات جادة وملموسة، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن يتم حلها حلا عادلا ومرضيا بجميع جوانبه. وهذه مسؤولية لا يستطيع مجلس الأمن التنصل منها، خاصة في ضوء مسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو أمر لا يمكن تحقيقه ما دام الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع العربي – الإسرائيلي ككل يواصل الاستشراء بدون حل بما له من آثار واسعة النطاق على المنطقة وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، اسمحوا لي بأن أهنئكم على الطريقة النموذجية والفعالة التي توجهون بها عمل المجلس خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ السفير كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك، على توجيهه الفعال للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

بالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن تقديري للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية عن الحالة في الشرق الأوسط ومركز القضية الفلسطينية. لقد أظهرت بكل وضوح أنه يجب أن يشارك الطرفان والمجتمع الدولي بقوة في

هذا المنعطف الخطير، بغية تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف مفاوضات جادة بشأن جميع مسائل الوضع الدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وبينما نرحب جميعا من أعماق قلوبنا بالمفاوضات الجادة والمباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، ترى لجنتنا أنه لا يمكن أن تتكلل هذه المفاوضات بالنجاح إلاّ في جو من الثقة المتبادلة وإذا اقتنع الطرفان بأنها ستفضي إلى نتيجة شاملة وعادلة ودائمة. ولتحقيق ذلك، يجب على الطرفين أولا وقبل كل شيء تنفيذ تعهداتهما بموجب خارطة الطريق، التي أيدها هذا المجلس.

ولا تزال لجنتنا تشعر بالقلق حيال رفض الحكومة الإسرائيلية الإصغاء للدعوات الدولية بوقف بناء المستوطنات وقفا تاما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ورغم الوقف المحدود لبناء المستوطنات، فإن سرعة البناء في مستوطنات معينة لم يكتنفها مجرد التباطؤ، كما ورد في جريدة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى إنفاذ هذا الوقف المؤقت إلى أجل غير مسمى وتوسيعه. ويجب أن يطبق أيضا في القدس الشرقية. وذلك من شأنه بالتأكيد أن يكون أكثر الخطوات أهمية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية للإسهام في استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وما فتئت الحالة في القدس الشرقية مصدر قلق بالغ للجنتنا. فما زال الاستيطان يتوسع وأقرت لجنة التخطيط والبناء في المدينة وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية في الأسبوع الماضي تحديدا. واستؤنفت أعمال هدم المنازل، ويتم إلغاء حقوق الإقامة في المدينة للسياسيين الفلسطينيين المهددين بالترحيل. هذه الحالة غير مقبولة وتدعو إلى ردة فعل سريعة من قبل المجتمع الدولي. وتود اللجنة أن تؤكد مجددا موقفها أن السياسات الإسرائيلية الخطيرة في القدس الشرقية تهدد بإثارة ردود فعل عنيفة في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي يمكن أن تفضي إلى أعمال عنف وحتى صراع مسلح. إن من صلاحيات وواجبات مجلس الأمن أن يتدخل على وجه السرعة وبقوة لمنع احتمال تصعيد أعمال العنف.

ستنقضي ست سنوات هذا الشهر منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية الفتوى التاريخية التي تنص على أن قيام إسرائيل ببناء جدار الفصل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل العديد من الانتهاكات للقانون الدولي. وخلصت محكمة العدل الدولية إلى أن هذه الانتهاكات تشمل مسؤولية إسرائيل عن وقف البناء، وهدم الأجزاء التي تم بناؤها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتقديم التعويضات، بما في ذلك التعويض عن الممتلكات المصادرة والتعويض عن الأضرار التي لحقت.

ومع ذلك، استمر بناء الجدار بالسرعة نفسها، وحرم آلاف الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وأسرهم ومدارسهم ومستشفياتهم. وتشعر لجنتنا بالقلق من الإفلات من العقاب على انتهاك التعهدات القانونية التي تتجاهلها إسرائيل منذ وقت طويل، وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات المطلوبة لضمان احترام فتوى محكمة العدل الدولية والامتثال لها، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن الغارة القاتلة التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية في ٣١ أيار/مايو على أسطول الحرية الذي كان خالياً من السلاح ومتوجهاً إلى غزة كانت أكثر من مأساة إنسانية. فتلك الحادثة وتفادي إسرائيل إجراء تحقيق محايد في أعمالها يدلان على أن السياسات كثيراً ما تتغلب على المساءلة أمام القانون.

وفي حين أن لجنتنا تعترف بقيمة التحقيقات الداخلية على الصعيد الوطني، فهي تؤيد تأييداً كاملاً توصية الأمين العام بإجراء تحقيق دولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ولن تكون الأطراف مطمئنة حيال خضوع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي للمساءلة إلا بعد إجراء تحقيق محايد حقيقي في الأحداث التي وقعت بتاريخ ٣١ أيار/مايو.

وتتابع لجنتنا أيضاً متابعة وثيقة تداعيات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ونحن نرى أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون، يقدم عرضاً شاملاً ومتوازناً وموثوقاً به عن الاقتحام الإسرائيلي لغزة في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وفيما تعترف لجنتنا بقيمة التدقيق الذي أجرته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً في بعض مزاعم محددة وردت في تقرير غولدستون، تدعو أيضاً إلى إجراء تحقيق شامل في الأعمال التي قامت بها الأطراف، وتطالب بمتابعة ذلك. وتؤيد اللجنة إنشاء مجلس الأمن للجنة مستقلة من الخبراء ترصد التحقيقات الجارية في كلا الجانبين.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة التي أجراها المجلس في إطار هذا البند من جدول الأعمال (الجلسة ٦٢٩٨)، عقدت لجنتنا اجتماعين دوليين – واحد في اسطنبول بتركيا والآخر في الرباط بالمملكة المغربية – لدعم استئناف عملية السلام.

وتظل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ملتزمة بتحقيق الحل القائم على دولتين، حيث تعيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتتحمل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية خاصة عن تحقيق هذه الرؤيا. وأؤكد للمجلس على تعاون اللجنة ودعمها لتنفيذ قراراته المعنية بقضية فلسطين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باجي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة إنجي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): مع الاقتراب السريع لمواعيد نهائية وتواريخ انتهاء رئيسية، يبدو أن أيلول/سبتمبر سيشهد منعطفاً حاسماً في البحث عن حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على دولتين. ونتشاطر الأمل في أن تجري مفاوضات جادة وموضوعية بشأن مسائل المركز الدائم قبل حلول الوقت الحاسم. وقد تعمل المفاوضات المباشرة أيضاً على تثبيت الإنجازات المتواضعة التي تحققت في العام الماضي، وعلى تمديدها وتوسيع نطاقها وفقاً للالتزامات الرئيسية لخارطة الطريق.

والنرويج، بوصفها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة، شددت مراراً على ضرورة وجود أفق سياسي واضح لتبرير مستويات الدعم العالية من المانحين على الصعيد الدولي لمشروع بناء دولة فلسطينية. ومن الضروري إجراء مفاوضات حثيثة تدعمها جهود بحسن نية لتهيئة بيئة مؤاتية على الأرض، بغية أن يبقى الحل القائم على دولتين واضحاً أمام الأبصار. والعملية ذات المصداقية للمسار السياسي، ضمن الإطار الزمني الذي تحدده المجموعة الرباعية، ستساعد على إدامة التزام مجتمع المانحين ببذل جهود موازية في سبيل بناء دولة فلسطينية من الأساس. وعلى المسار الاقتصادي، فإن خطة حكومة فياض للإعداد لدولة فلسطينية في غضون سنتين تظل الخطة التي يتعين أن نبني دعمنا المتواصل عليها.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن قيام الدولة الفلسطينية بدون أن تكون غزة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة. ويجب على الضفة الغربية وغزة أن تندمجا عاجلاً أو آجلاً اندماجاً سياسياً واقتصادياً، وأن تصبح أراضيهما واحدة. والقرار الإسرائيلي الأخير بتخفيف الحصار على غزة خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح. ويكمن التحدي المباشر الآن

في كفالة التنفيذ الفوري والفعال للتدابير اللاحقة. ونحن على ثقة أنه بالإمكان القيام بذلك دون المساس بالشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة.

وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، تشارك لجنة الاتصال المخصصة في تيسير تلك الجهود. ومن خلال لجنة الاتصال المشتركة – وهي لجنة تتفرع من لجنة الاتصال المخصصة – تجري مباحثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والشركاء الدوليين لوضع طرائق لتنفيذ مجموعة التدابير.

إن إعادة فتح الطريق من غزة وإليها ليست مجرد تكديس السلع المستوردة بشكل قانوني على الرفوف، وليست في الحقيقة مسألة إدخال مواد البناء، مهما كان ذلك هاماً لإعادة إعمار غزة. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي السماح باستيراد الإمدادات والتصدير على مستوى تجاري لتعزيز عكس مسار عدم التنمية في غزة. ويقتضي ذلك قدرة معززة وإجراءات للرقابة تكون أكثر فعالية على المعابر الحدودية.

وعلينا ألا ننسى: أنه من الحيوي أيضاً رفع الحصار المفروض على الشعب. فشعب غزة لا يمكن محاصرته إلى ما لا نهاية. يجب السماح له بممارسة حقه في حرية الحركة. وفي نهاية المطاف، يجب أن تتاح الفرصة أمام شعب غزة الفقير لكي يطالب بالمكان الذي يستحقه في الدولة الفلسطينية المقبلة، ويسهم الإسهام الذي لا غنى عنه فيها، وهي الدولة التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.